الإخوان الجمهوريون

هؤلاء هم

الأخوان المسلمون

موقفهم التآمري من المصالحة الوطنية

الجزء الثالث والأخير

أم درمان ص ب ١١٥١ ت ٢٣٣٣١٢

الطبعة الأولى صفر الخير ١٣٩٩ يناير ١٩٧٩

هؤلاء هم الاخوان المسلمون
موقفهم التآمري من المصالحة الوطنيـة

الجزء الثالث والاخير

الإهداء :-

انما يهدى هذا الكتاب الى
عامة الناس !! وبوجه عام ..
ولكنه انما يهدى بوجه خاص ،
الى الاخوان المسلمين !! ..
ويهدى بوجه أخص الى
قاعدة التنظيم من الشباب

تبينوا امركم ، فان هذه
الدعوة ، انما هى فتنة !!
لا خير يرجى من ورائها !!
لا خير فى شجرتها !!
ولا خير فى ثمرتها !! .
وانت لا تجنى من الشوك العنب !!

بسم الله الرحمن الرحيم

(وان يريدوا خيانتك فقد خانوا الله من قبل ، فأمكن منهم ، والله عليم حكيم !!)

صدق الله العظيم ..

المقدمة

هذا هو الجزء الثالث ، والاخير، من كتابنا : (هؤلاء هم الاخوان المسلمون)، يقع تحت عنوان فرعى هو : (موقفهم التآمرى من المصالحة الوطنية) .. وقد صدر الجزء الاول منه حول تنظيم (الاخوان المسلمين) فى مجال الفكرة ، كما صدر الجزء الثانى تحت عنوان فرعى هو (محاولاتهم فى السعى للحكم)، وبذلك تناولنا هذا التنظيم فى مجالى الفكرة ، والممارسة ، فتبين لنا انه تنظيم يسعى الى السلطة ، بكافة السبل ، متخذا ، حينا ، اسلوب المواجهة، ومتخذا حينا آخر، اسلوب المراوغة ، ليصل الى الاحتواء !!

ونحن فى هذا الجزء اذ نكشف عن مخطط (الاخوان المسلمين) لاحتواء السلطة فى البلاد ، لا نميط اللثام عن وثائق سرية ، بهذا المعنى للكلمة ، أو نعتمد على أنباء مثيرة عن هذا المخطط ، بقدر ما نستقرئ الوقائع ، ونستجمع قرائن الاحوال ، ونحلل المواقف ، لندلل على ان هذا التنظيم، وقد فشل ، بالتواطؤ مع الطائفية ، فى تحقيق استراتيجيته فى الوصول الى السلطة عن طريق المواجهات العنيفة ، قد اخذ يخطط ، بصورة لا تغيب عن كل ذى وعى سياسى ، لاحتواء السلطة ، من داخلها !! وهو، اذ يكلف اليوم بعملية الاحتواء هذه ، انما يتورط فيما لا حصر له من المفارقات ، والتناقضات ... وذلك مما يجعلنا نصل ، وصولا منطقيا ، الى الحقيقة التى ذهب اليها

الاستاذ محمود محمد طه منذ بروز هذا التنظيم الى سطح الاحداث السياسية بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ — وهى انه تنظيم يستغل الدين، اسوأ الاستغلال، فى الاغراض السياسية !!

ونحن بهذا، لا نستعدى احدا على هذا التنظيم، ولا نسعى الى تصفيته كخصم سياسى .. اكثر من ذلك !! فاننا لندعو الى ان يعطى هذا التنظيم كافة الفرص ليعبر عن مذهبيته، مع غيره من التنظيمات الفكرية القائمة، عن طريق المنابر العامة، الحرة وليدخل فى حوار فكرى معها، يشهده، افراد هذا الشعب، تحت ضوابط الامن، والنظام، حتى يقف هذا الشعب على حقيقة ما تنطوى عليه فكرة هذا التنظيم، وعلى صورة ممارساته، ومواقفه التاريخية، وذلك فى سبيل اشاعة الوعى الدينى والسياسى بين افراد هذا الشعب. ذلك ان الوعى هو الامن الحقيقى لهذا الشعب فى وجه ما يتعرض له من تيارات التضليل باسم الدين ..

ونحب ان نؤكد امرا هاما، كنا، ولا زلنا، شديدى الحرص عليه، وهو اننا لا ننطلق، فى هذا الكتاب، ولا فى سائر مواقفنا من تنظيم (الاخوان المسلمين)، من خصومة فكرية، أو نعبر عن رد فعل .. وانما نحن نسعى، أولا، واخيرا، الى التوعية الشعبية التى تمهد الطريق للبعث الاسلامى الصحيح الذى يقف تنظيم الاخوان المسلمين، بمفاهيمه وممارساته، كاحدى العقبات فى طريقه .. ولذلك حرصنا على الا يخرج كتابنا، وهو يحمل ادنى قدر من الاتهام لهم لا يقوم على دليل ... بل اننا لنزعم اننا قد انصفنا الاخوان المسلمين، تمام الانصاف، باستبعاد كل ما اذاعه عنهم خصومهم الفكريون والسياسيون !! ثم نحن نسعى الى توعية افراد هذا التنظيم، قاعدته، وقمته، نفسه، بمبلغ ما يتورطون فيه من خطل الرأى، وخطل العمل، وفى ذلك خير الانصاف لهم .. انصافهم من انفسهم !!

ان امرنا، كما نحب ان نؤكد دائما بحالنا قبل مقالنا، انما

كله ، دين ... ويهزم الغاية بالوسيلة من يتورط، تحت تأثير الخصومة، فى تجريم اعدائه، بغير دليل، مهما كان مبلغ دعوته الدينية من سمو الغاية ... بل انه عند الموحدين، ما الاعداء الخارجيون الا اشارة بليغة الى اعدائهم الداخليين .. وهم دخائل انفسهم ، فهم بأولئك على هؤلاء يستدلون .. ذلك بأنهم كلفون، اشد الكلف، بتصحيح دخائلهم، وتهذيب سلوكهم، وفق منهاج السنة النبوية: (ان اعدى اعدائك نفسك التى بين جنبيك) ... هذه هى معرفة الاخوان الجمهوريين بالدين، والتزامهم بأدب الدين ...

ومن حسن التوفيق الالهى ان ضم هذا الجزء من الكتاب فصلا عن دور (الاخوان المسلمين) فى (محكمة الردة) التى عبر بها عن اتجاههم الاصيل الى تصفية خصومهم السياسيين الذين يعترضون سعيهم الى السلطة، وفصلا حول سعيهم الى (تحكيم) الدستور الطائفى الذى انتحلوا له اسم الاسلام ليحرزوا، عن طريقه، مواقع السلطة.. فان اثبات هذين الموقفين فى هذا الجزء انما هو بمثابة التقدمة الموضوعية، والتاريخية، للفصل الثالث الذى يتناول مخططهم لاحتواء سلطة (مايو) ..

والفصل الثالث، بذلك، هو ثمرة الكتاب .. ذلك بأننا انما نريد فى سبيل التوعية، ان ننبه الى خطر ماثل يتهدد البلاد ، اشد التهديد ، ذلك هو مخطط الاحتواء هذا الذى اخذ يتحرك نحو التنفيذ ، مما يقتضى عدم السماح لأى قدر من التساهل، أو الغفلة فى التعامل مع تنظيم جعل وكده السعى الى السلطة، تحت لبوس (تحكيم الاسلام) !! وفوق ذلك !! فنحن على قدر كبير من التفاؤل الذى مصدره الثقة فى الله تعالى بأنه كالىء هذا الشعب ، كما هى عادته، دائما ، وفى احلك الظروف ، بسابغ كلاءته، وهو لا بد لهذه العادة واصل .. (ان الله لا يهدى كيد الخائنين) ..

الفصل الأول

دور الاخوان المسلمين فى محكمة الردّة

و (محكمة الردة) صورة لاسلوب التآمر، والكيد، الذى يتخذه تنظيم الاخوان المسلمين فى محاربة خصومهم، والعمل على تصفيتهم .. فقد اشتركوا مع الاحزاب الطائفية، بالتواطؤ مع القضاء الشرعى، فى استصدار حكم (بردة) الاستاذ محمود محمد طه عن الاسلام من (المحكمة الشرعية العليا) بالخرطوم يوم ١٨ / ١١ / ١٩٦٨ !! والمحكمة ليست، فى الحقيقة، سوى مكيدة سياسية التقى فيها القضاء الشرعى مع الاحزاب الطائفية، بما فيها الاخوان المسلمون، فى التعبير عن خصومتهم الشديدة، جميعا للاستاذ محمود.

اما بالنسبة للقضاة الشرعيين فقد نعى عليهم الاستاذ محمود منذ فجر الحركة الوطنية، مواقفهم الموالية للاستعمار، والمناهضة للاتجاهات التحررية .. وظل الاستاذ محمود يعلن هذا الرأى المبدئى الثابت فيهم طوال سنى الحكم الوطنى .. أما بالنسبة للاحزاب الطائفية فقد عرف الاستاذ محمود، ايضا، بموقف المعارضة الثابت منها، منذ نشأتها، من حيث سيرها فى ركاب الطائفية، وخدمتها للمصالح الطائفية، وانعدام المذهبية عندها ... وهذان الموقفان المبدئيان الثابتان للاستاذ محمود من القضاء الشرعى، ومن الاحزاب الطائفية مرصودان فى تاريخ الحركة الوطنية، وفى الوثائق الصحفية، وفى مسجلات الاخوان الجمهوريين ... وخاصة فى كتابى (معالم على طريق تطور الفكرة الجمهورية) بجزئيه، و (مهزلة محكمة الردة مكيدة سياسية) ... ووقف الاستاذ محمود، ومن نفس المنطلق، ضد اتجاهات الاخوان المسلمين الى استغلال الدين فى الاغراض السياسية، وذلك

فى محاضراته وكتبه ... من مثل ما جاء فى كتابه (الدستور الاسلامى؟ نعم !! ولا !!) الصادر فى يناير ١٩٦٨ : (ان جبهة الميثاق الاسلامى اسوأ من استغل الاسلام فى هذه البلاد لاغراض سياسية .. ولقد اصدر الجمهوريون منشورا بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢١ بعنوان : استغلال الدين للاغراض السياسية اضر بالدين ، وبأخلاق الامة من دعوة الالحاد السافرة) ... صفحة ٤٥ ، كما جاء فى ذلك الكتاب ، وفى نفس الموضع : (جميع الهيئات الاسلامية ، وعلى رأسها الاخوان المسلمون يعارضون رأى الحزب الجمهورى فى التطوير ويرون ان جميع صور الشريعة الاسلامية الوارده فيها النصوص القطعية لا تحتاج منا الا الى التطبيق من جديد لتحل مشاكل عالمنا الحاضر على اتم الوجوه .

ومع ذلك فان جماعة الاخوان المسلمين ، مجاراة منها لحكومة اكتوبر الاولى ، اعطت المرأة المسلمة حق التصويت ، وحق الترشيح على قدم المساواة مع الرجل !!

وجماعة الاخوان المسلمين قدمت امرأة شابة ، هى السيدة سعاد الفاتح ، لتحاضر طلبة معهد المعلمين العالى فى بعض شئون المرأة المسلمة ، كما بلغنا ، وقد وقع الحادث المشئوم فى تلك المحاضرة ..

من حق هذا الشعب ان يسأل هذه الجماعة : من اين جاءت بعملها هذا الذى تنسبه الى الاسلام بتشريعه الحاضر ؟؟) هكذا كان رأى الاستاذ محمود محمد طه فى مواقف الاخوان المسلمين السياسية بعد ثورة اكتوبر .. كما اصدر الاستاذ محمود كتاب (زعيم جبهة الميثاق الاسلامى فى ميزان : ١) الثقافة الغربية ٢) الاسلام) الذى عالج فيه الفجوات الكبيرة فى ثقافة الدكتور الترابى القانونية ، والتناقضات الشديدة التى يعيش فيها مع الاسلام — مما المعنا اليه ، ببعض النماذج ، آنفا ، عند حديثنا عن دور الاخوان المسلمين فى حل الحزب الشيوعى ..

وشن الاستاذ محمود ، كما سنرى فى الصفحات التاليـــــة ، حربا فكرية شديدة على اتجاه الاحزاب الطائفية ، بالتواطـــؤ مع الاخوان المسلمين ، على اقرار دستور طائفى ، انتحلت لـــه اسم (الدستور الاسلامى) لتؤمن ، عن طريقه ، مصالحهـــا ، وتوسع نفوذها — فكانت محكمة الردة ، بذلك ، مكيدة سياسيـــة ، بادية الفرض ، من هذه الاحزاب الطائفية ، باستخدام القضـــاء الشرعى ، لاسكات صوت الاستاذ محمود الذى ظل ، وحـــده ، فى ميدان المذهبية الفكرية ، يقود حملة التوعية الشعبية ضـــد الطائفية ، وضد الاخوان المسلمين ، وسائر المؤسسات (الدينيـــة) التى تضلل الشعب ، عن مصالحه الحقيقية ، باسم الدين ، لخدمـــة المصالح الطائفية ... وظل وحده يدعو الى البعث الاسلامـــى الصحيح ، بالفهم الواعى للاسلام ..

ويمكن ان نضع ايدينا على خيوط التآمر التى نسجت (محكمـــة الردة) مما نشره المدعى الاول ، فى تلك المحكمة بنفسه ، فى كتابه الذى اسماه (نقض مفتريات محمود محمد طه وبيان موقف القضـــاء منه) .. فقد نقل ، فى هذا الكتاب ، خطابا تلقاه من احـــد اعضاء مجلس السيادة السابق ، السيد الفاضل بشرى المهـــدى ، بتاريخ ١٩٦٨/١١/٣ ، أى قبل اسبوعين من المحكمة ، وقـــد تعرض الخطاب للاستاذ محمود بعبارات غير كريمة ، ثم قـــال : (وارجو ان يتخذ الاجراء الرادع ضده) !! كما اورد المدعـــى الاول فى كتابه اتصاله بقاضى القضاة ، وبقاضى المحكمة الشرعيـــة العليا ، وما وجده منهما من قبول وموافقة على رفع الدعوى !! اكثر من هذا فقد اورد حصوله على وعد قاضى المحكمة بالوقوف بجانب دعواه — صفحة ٤٥ الطبعة الثانية من الكتاب ..

هذا وقد ايد قاضى القضاة حكم محكمة الردة بعد ثلاثـــة ايام من صدوره بالصحف اليومية (الرأى العام) و (الصحافـــة) بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢١ مع انه الجهة التى ترفع اليها استئنافـــات احكام المحكمة الشرعية العليا !!

ومن الاخطاء القانونية لتلك المحكمة، والتي حولت المحكمة الى ما يشبه المهزلة هذا بالاضافة الى ما ورد ذكره آنفا :-

١) - انها محكمة غير ذات اختصاص ... فان اختصاص المحاكم الشرعية لا يتعدى الاحوال الشخصية، وما يتصل بها من ميراث وهبة، ووقف، الخ الخ ..

٢) - لا تملك اى محكمة، على الاطلاق، صلاحية سلب حق الرأى من اى مواطن - حتى ولا المحكمة العليا التي انيط بها حماية الحقوق الاساسية في الدستور .

٣) اعتمدت المحكمة دعوى مبنية على نصوص مبتورة، ومشوهة من اقوال الاستاذ محمود .. دون ان تتأكد من صحتها وذلك كادعاء المدعى الثاني بأن الاستاذ محمود يصف الله بالحقد حيث اورد له نصا من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) مبتورا هكذا :(وحين يصبح العقاب سرمديا يصبح انتقام نفس حاقدة لا مكان فيها للحكمة) ووقف هنا باترا تمام النص حيث تجىء عبارة (وعن ذلك تعالى الله علوا كبيرا) !!

٤) - قبلت المحكمة بينات سماعية من الشهود كما قبلت رأى احد الشهود باعتباره بينة !! مما يتنافى مع ابسط قواعد الاثبات فقد قال الشيخ عطية محمد سعيد - احد زعماء جبهة الميثاق الاسلامي - امام تلك المحكمة (في رأيي ان الاستاذ محمود لا يؤمن بالله، ولا بالنبى محمد، ولا بالبعث الجسدي ...) !!

٥) رفعت الجلسة لمدة ثلث ساعة ثم عاودت الانعقاد لتعلن حكمها !! وهو زمن لا يكفى لقراءة اقوال المدعين، والشهود، ناهيك عن فحصها، وتقويمها !!

وهكذا تجرى (محكمة الردة)، في تاريخ القضاء السوداني، مثلا بارزا لامتهان القضاء تقع على المثقفين، عامة، وعلى القانونيين، بخاصة، مسئولية محوه، ومحو آثاره .. وجدير بالذكر ان الاستاذ محمود لم يمثل امام تلك المحكمة، ولم يستأنف حكمها ... تأكيدا لعدم اختصاصها، ولعدم دستوريتها ... وقد اعلن، في كتبه ومنشوراته، رفضه الشديد لتلك المحكمة، وجدد تسجيل رأيه الثابت

في القضاء الشرعي . كما تصدت ، يومئذ ،طائفة من القانونيين والمثقفين ـ لتلك المحكمة تشجبها ، وترفضها ـ مما هو مسجل • جميعه ، في كتابي (بيننا وبين محكمة الردة)•و (مهزلة محكمة الردة مكيدة سياسية) ..

واخذت معالم المؤامرة الطائفية التي كانت تقف وراء محكمة الردة تتكشف بجلاء تام .. فعلق السيد الصادق المهدي على المحكمة بما ينم عن خصومة سياسية لديدة نحو الاستاذ محمود محمد طه الذي كان يقود ، يومئذ ، حملة التوعية الشعبية الواسعة ضد الطائفية في كل صورها ، لا سيما في صورة الصادق المهدي!! ذلك بأن الصادق • في سعيه الى السلطة ،قد اخذ يعمل على التضليل عن طبيعته الطائفية، ليمد في عمر الطائفية •بانتحال الاهداف التقدمية، والظهور بمظهر التجديد ، مما يشكل خطرا ماثلا على الحياة السياسية، في بلاد ه، اكبر بكثير من صور الطائفية التقليدية، فالباطل العريان خير من الباطل الملتحف بثوب الحق. (يمكن الرجوع في ذلك الى كتابنا (الصادق المهدي والقيادة الملهمة !! والحق المقدس !!) .. فقد قال الصادق في جريدة (انباء السودان) بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٤ تعقيبا على محكمة الردة :

(ان افكار رئيس الحزب الجمهوري خارجة عن نطاق الدين والشريعة الاسلامية وان التفكك والانحراف الذي تعيشه بلادنا هو الذي سهل من قبل لدعاوى الكفر والالحاد ان تتفشى ، واذا اردنا حقا القضاء على الردة والالحاد فيجب ان نسعى جميعا لاقامة دولة الاسلام الصحيحة ... واضاف السيد الصادق بأن الوضع الحالي كله خارج الشريعة الاسلامية وهذا ما مهد قبلا لاعلان مثل هذه الافكار والدعاوى الغريبة دون ان تجد من يردعها) ..

هذا ما قاله السيد الصادق تعقيبا على محكمة الردة ، وهو قول ينطوي على قدر كبير من المرارة ، ويعبر عن خصومة

سياسية مستولية ... ويمكن ان نبين ذلك فيما يلي :
١) الصادق المهدى لم يواجه الفكرة الجمهورية بالنقد الموضوعي الذى يدلل به على انها (خارجة عن نطاق الدين والشريعة الاسلامية) كما ادعى ... فلم يشر الى أى صورة من صور هذه الفكرة فيها خروج عن الدين ليدحضها بالاسانيد الدينية ..
٢) قال الصادق المهدى بأن الوضع، يومئذ، كان (كله خارج الشريعة الاسلامية)، مع انه قد كان، قبل ذلك بقليل، يحتل منصب رئيس الوزراء في ذلك الوضع !! فكيف رضى أن يكون على قمة المسئولية في وضع يرى انه (كله خارج الشريعة الاسلامية)، ثم هو يتحدث عن الاسلام ؟؟
٣) ما هى الصورة التى يراها الصادق (لدولة الاسلام الصحيحة) التى يدعو لاقامتها ؟؟ هل هى صورة ذلك الدستور الذى انتحلت له الاحزاب الطائفية اسم (الاسلام)، وهو فى حقيقته ليس دستورا، وليس اسلاميا، كما سنبين فى الفصل الثانى من هذا الجزء ؟؟
٤) يكشف الصادق، بوضوح، عن غايته، وغاية الاحزاب الطائفية الاخرى من الدعوة الى ما اسموه (تحكيم الاسلام)، وهى القضاء على الخصوم السياسيين، باسم الردة، حينا، وباسم الالحاد، حينا آخر !! هكذا برز رأى الصادق في (محكمة الردة) تعبيرا عن سخائم الخصومة السياسية التى يحملها تجاه الفكرة الجمهورية ..

وجاء تعقيب الترابى على تلك المحكمة بسبيل من تعليق الصادق، ليدلل على مدى تورط (الاخوان المسلمين) فى اصطناع تلك المحكمة .. قال الدكتور الترابى فيما ترويه جريدة (انباء السودان) بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٩ : (ان اول عهدى بمحمود محمد طه يوم كنت طالبا فى مدرسة رفاعة الوسطى وقد جندنا محمود فى حملته ضد الادارة فى قضية الخفاض الفرعونى المشهورة واندفعنا

فى ثورتنا الشاذة واقتحمنا مركز الصحاحيصا مع طائفة من اهالى رفاعة وخربنا المركز تخريبا وعدنا بعد انتزاع الداية السجينة من السلطات ثم تعرضت رفاعة لا جراءات تأديبية بقوة من الجيش وزال محمود الى السجن حيث استطاع فى حرية تامة من أى توجية أو تقويم ان يطور تصوراته الشاذة واتجاهاته الغريبة لتصبح نظرية متكاملة ما اظن انه باح للناس الا ببعض اجزائها ..

ان الانحراف الفكرى لمحمود يوافق الاتجاه العام للحركات الشاذة فى تاريخ الفكر الاسلامى وخاطرة فهى نزعة للانفساخ من الالتزامات الدين وواجباته من الصلاة الى الجهاد وهو جنوح لتحكيم الهوى وجعله فوق الرسالة بانكار السنة والتصرف بالتفسيرات الذاتية فى آيات القرآن . وبها لا يعدو الدين أن يكون اداة لتسخير الاتباع لأهواء القائد وتقديسه بصورة عمياء كما نشاهد ، وقد كانت هذه الحركات فى اطار التقليد السنى للمسلمين مثل الافراد المختلى العقل فى المجتمع وكان مصيرها دائما ان تنحصر الفتنة فى الافراد الشذاذ الذين يوافقون شذوذ المتزعم ثم تنقرض الفتنة ويبقى الفكر الاسلامى الصحيح ..

وقد كان موقفنا ان السياسة الصحيحة نحو محمود واضرابه هى أن نضرب عنهم ولا نجعل بينهم معركة انصرافية تشغل بها العاملين للاسلام عن اهدافهم الرئيسية فى تحكيم الاسلام لأن الانحرافات العقيدية مثل الانحرافات السلوكية ما هى الا مظاهر لعدم تحكيم الاسلام ، وما أدى اليه ذلك من جهل وضلال . ولأن المتهاء المسلمين بأمثال محمود مما يهمل لهم اعداء الاسلام .

أما حكم المحكمة الشرعية فقد اقتضاه اختصاص المحاكم بالاحوال الشخصية للمسلمين وضرورة الفصل فى الصفة الدينية للمواطنين لتبنى على ذلك اوضاعه القانونية الشخصية ، وهو حكم قد صدر فى اجراءات قضائية رسمية . ولعل ردة الفعل الهوجاء التى ظهرت من محمود خير دليل على ان الحكم قد كان له آثاره الفعالة فى حصر المرض الذى يحاول محمود واشياعه ان ينشروه . والذين

تولوا مع محمود الحملة على القضاء الشرعى لا يقصدون اشخاص القضاة وانما يهدف اغلبهم للنيل من الاسلام فى كل مظهر من مظاهره بصورة مناقشة مثيرة) انتهى .. هذا ما قاله زعيم "الاخوان المسلمين" حول محكمة الردة، يومئذ .. ونحب هنا ان نتناول حديثه هذا بشئ من التحليل، والتعقيب، لما لم من دلالة شديدة على ابعاد شخصية الترابى من حيث الاخلاقية الدينية، ومن حيث الفهم الدينى، ومن حيث الثقافة القانونية ..

ان كل كلمة من حديث الترابى هذا لتكاد تنطق عن سخيمة مستولية، لا يقف معها صاحبها عند حد فى الخصومة !! فحديثه، كله، ابلغ تعبير عما ينتاب تنظيم الاخوان المسلمين من ردود الفعل لحملة التوعية الشعبية المركزة التى كان الاستاذ محمود يقودها ضد هذا التنظيم .. وقد ذهب الاستاذ محمود ليؤكد ان هذا التنظيم اسوأ من استغل الدين فى الاغراض السياسية ـ كما جاء فى حديثنا آنفا، فى هذا الفصل .. ولعل كتاب الاستاذ محمود (زعيم جبهة الميثاق الاسلامى فى ميزان : ١) الثقافة الغربية ٢) الاسلام) قد كان من الدوافع المباشرة لهذه الخصومة الطاغية التى استولت على نفس الترابى فعبر عنها بهذه الصورة ـ وقد اشرنا الى اطراف من ذلك الكتاب عند حديثنا عن دور (الاخوان المسلمين) فى حل الحزب الشيوعى، فى الجزء الثانى من هذا الكتاب ـ حيث كشف الاستاذ محمود عن ضعف الترابى حتى فى الثقافة القانونية التى تخصص فيها، ونال عليها درجة من اكبر الدرجات العلمية، كما كشف عما يتورط فيه من تناقضات منكرة مع الدين، وهو الداعية الاسلامى !! ومن هنا جاء دور الاخوان المسلمين فى محكمة الردة، حيث كان احد شهودها الاساسيين من رجالهم، وجاء تعقيب الترابى عليها، بهذا القدر من التحامل، والمرارة، والانفعال . ولسوف لا نتتبع كل عبارات حديثه بالتعليق، وانما نكتفى باتجاهاته العامة، فيما يلى :

١) أما بالنسبة لثورة رفاعة التى قادها الاستاذ محمود محمد

طه ضد الاستعمار البريطاني ، فيكفي ان نورد هنا رأى المؤرخ السوداني الكبير الاستاذ التجاني عامر عنها .. وهو من الذين عاصروا فجر الحركة الوطنية واسهموا فيها ، فألموا بأبعاد تلك الثورة ، وهم في سن الوعي التي تتوفر فيها مقدرة التحكيم الصحيح على الاحداث ... فقد قال الاستاذ التجاني في جريدة الصحافة بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٩ ، وهو يؤرخ للحزب الجمهوري ، كأحد الاحزاب السياسية السودانية :

(الحزب الجمهوري :

قد يكون هذا الحزب من أقدم الاحزاب السياسية بحساب الزمن ، وهو أول حزب صغير يعمل خارج نطاق النفوذ الطائفي باصرار ، بل بمناجزة ، وصدام .. واسمه يدل على المبدأ الذي انتهجه لمصير السودان .. ومؤسس الحزب هو الاستاذ محمود محمد طه الذي كان من ابرز الوجوه الوطنية في مستهل حركات النضال ، حينما كان مهندسا بالسكة الحديد بعطبرة .. ولعل سلوك محمود الصارم في القضايا العامة ، وشجاعته الفنية ، التي دفعته الى التخلي عن الوظيفة ، هو نفس السلوك السياسي الذي جعل الحزب الجمهوري ، في فترة من فترات الاحتلال ، عبارة عن جمعية ارهابية ، تضرب ، وتحرق ، وتخرب ، ولكن في سبيل المصلحة العامة ، بنوايا نقية ، وذمة طاهرة ..

وشيئا فشيئا (تملص) عن محمود الاعضاء الذين يؤمنون (بالتقية) ، وجماعة (حب السلامة) ، وتركوه يناضل الادارة البريطانية ، مع جماعة من الشباب المغامرين ، أمثال امين صديق وغيره .. وقد تعرض محمود للسجن الطويل ، في خصومات ايجابية مع الانجليز ، منها حادث (الطهارة الفرعونية) ، في رفاعة ، وهو حدث اجتماعي ، رفعه محمود الى مستوى المساس بالدين والوطن ..

ولأن محمود زاهد في المكاسب ، وراغب عنها ، فان حزبه لم يدخل في معارك السياسة في غير النضال القومي الخام ،

وبالتالى لم يكن فيه من اغراءات الطموح السياسى ما يدفع النـــاس الى عشوائية الجافة من ماديات الحياة، والتى لا يقبلها انســـان الا اذا كان سيفه بيمينه، وبطانيته على كتفه ليدخل السجــن) انتهى حديث الاستاذ التجانى عامر ... وهو حديث يشرف صاحبه كمؤرخ اصيل ، وكمثقف أمين ...

فعهد الناس بالاستاذ محمود هو فجر الحركة الوطنية حيـــث (كان من ابرز الوجوه الوطنية فى مستهل حركات النضـــال) وحيث (تعرض للسجن الطويل فى خصومات ايجابية مع الانجليـــز) كما قال الاستاذ التجانى .. فلم تكن ثورة رفاعة هى أول عهـــد الناس بالاستاذ محمود، كما حاول الترابى ان يوحى ، وهو يتحدث عن اول عهده بالاستاذ محمود .. أما حدث رفاعة فهو (حـــدث اجتماعى رفعه محمود الى مستوى المساس بالدين والوطن) كمــا قال الاستاذ التجانى .. فهو لم يكن (ثورة شاذة) ، كما لم يكن مجرد (حملة ضد الادارة) كما اشار الترابى ، وانما هو حلقة مــن سلسلة نضال الاستاذ محمود المتصلة ضد (الادارة البريطانيـــة) ..

٢) وبالنسبة لمحكمة الردة فقد قام الاستاذ بشير محمد سعيـــد رئيس تحرير جريدة الايام يومئذ بمقابلة صحفية مع الاستاذ محمـــود نشرها بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨، وهذه صورة لها، وكان عنوانهـــا (بين الدين والشريعة) قال :ـ (التقيت امس بالسيد محمود محمد طه، رئيس الحزب الجمهورى، ومن كبار رجال الفكر والعلم والاخلاق فى بلادنا .. التقيت به على اثر الامر الذى وجهته له محكمـــة الخرطوم الشرعية العليا للمثول امامها لمواجهة ابشع اتهام يوجـــه لمسلم ــ الردة وكان محمود كعهدنا به اكبر من ان يهزه مثل هذا الموقف منه، وهذا التصرف تجاهه .. رد الموقف الذى جاءه بالامر ردا (مهذبا) وقاطعا .. حدثه انه يرفض المثول امام المحكمة.. ولا اريد فى هذا الطور ان اعلق على الاتهام الخطير الموجه نحو السيد محمود محمد طه ، ولا عن صلاحية المحكمة فى محاكمته، ولكنى أود ان انقل لقرائى طرفا من حديث السيد محمود محمد طه الى ليلموا بـــه ،

ويقفوا عنده، ويصدروا احكامهم له أو عليه ..

سألت السيد محمود محمد طه ان يحدثني عن محاضرته التي اثارت الضجة، وكان عنوان المحاضرة :

(الاسلام برسالته الاولى لا يصلح لانسانية القرن العشرين)

قال سيادته :

* الاسلام معنى شامل كبير يتمثل في القرآن بآياته المكية والمدنية ..

* الآيات المكية من القرآن أصول، والآيات المدنية فروع تدلت من الاصول، لتكون قريبة من ارض الناس، في مجتمع القرن السابع..

* سيدنا، ونبينا، محمد، صلى الله عليه وسلم، كان مأمورا بتبليغ القرآن المقروء كله، ولكنه، في رسالته، مأمور بتوضيح ما يطيقه الناس في القرن السابع، وهو منصب على الفروع .. وقد جاءت الشريعة من التوضيح القائم على آيات الفروع ..

* هناك لبس عام في أذهان الفقهاء بين الشريعة والدين .. هم يعتبرون الشريعة دينا والدين شريعة .. وحقيقة الشريعة انها طرف من الدين تنزل لأرض الناس .. وهي مدخل للدين ..

* والدين الاسلامي كما ورد في القرآن لا يتطور بل يتطور الناس في فهمه بترقيهم وادراكهم ..

* ولكن الشريعة تتطور لتواكب المجتمع البشري في ارتقائه واتساع امكانياته الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية .. ولا شك في ان مجتمع القرن العشرين يختلف، من جميع الوجوه، عن المجتمع البدائي، الجاهلي، الذي نزلت عليه الشريعة في القرن السابع ..

* لكي يستوعب الاسلام طاقات البشرية في القرن العشرين فلا بد من ان تتطور الشريعة التي تحمل سمة الموقوتية لتكون اكثر استجابة لتحديات العصر، ومطالب الانسان الحديث ..

وتطور الشريعة يعني انتقالها من نص فرعي، نزل لحاجة الناس في القرن السابع، لتستلهم النص الاصلي الذي كان حينذاك اكبر من طاقة البشرية واعتبر مرجأ .. وكأنه مدخر لمستقبل البشرية

في القرن العشرين وما يليه ..

* الشريعة المقصودة بالذات هي الشريعة الفردية التي كان عليها النبي .. وما الشريعة التي كانت عليها الامة الا شريعة مرحليـــة اقتضتها ظروف قصور الناس عن طاقة ما كان يلتزمه النبي .. فاذا ما تطور تشريعنا من مستوى الشريعة المرحلية ليستلهم اكبر قدر ممكـــن من شريعة النبي الفردية نكون قد انتقلنا من شريعة الاسلام الاولى ، الى قريب من شريعة الاسلام الثانية ..

* رسالة الاسلام الثانية لا تحتاج الى نبي لأن النبوة قد ختمت بخاتم الانبياء ، محمد المعصوم .. ولكن يقوم بها ويدعو لها ، أي رجل مسلم أوتي فهمها عن الله من القرآن ..

هذا ما سمعته أمس من السيد محمود محمد طه .. وهـــو يدعو الى كثير من التأمل ، وينطوي على كثير من الفلسفة ، والصفاء .. ولعله من الخير لمجتمعنا ان تتاح فيه مناقشة ، ومجادلة فلسفية علمية تنهض بنا من مستوى القعود ، والتحجر ، والاستسلام الـــى مشارف سامية من حضن الادراك .. ولعلنا في الايام ندعو لمثـــل هذه المناقشة ..

وشكرا للسيد محمود على اللحظات السامية المشرقة التي اتاحها لي ..

١٨/١١/١٩٦٨ بشير محمد سعيد) انتهى

ونحن نورد ، هنا ، تعليق الاستاذ محمد ابراهيم خليل ، علـــى كلمة الاستاذ بشير .. وقد كان الاستاذ محمد ابراهيم ، من قبـــل ، عميدا لكلية الحقوق بجامعة الخرطوم ، ونائبا عاما ، ووزيرا للعدل . ونلفت نظر القارئ الكريم بخاصة الى تعليق الاستاذ محمد ابراهيم خليل على محكمة الردة ، ونعتبر ذلك التعليق ردا على مزاعـــم الدكتور الترابي بأن : (حكم المحكمة الشرعية قد اقتضاه اختصاص المحاكم بالاحوال الشخصية للمسلمين .....) ..

ونحن ننشر تعليق الاستاذ محمد كما جاء في جريدة الايـــام

بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢١م موجها الى الاستاذ بشير محمد سعيد .. قال الاستاذ بشير :ـ

(جاءنى من السيد محمد ابراهيم خليل المحامى ووزير العدل الاسبق الخطاب التالى يعلق فيه على ما كتبت حول محاكمة الاستاذ محمود محمد طه :

لقد تكرمت اول امس فاستعرضت فى عجل واجمال بعض آراء الاستاذ محمود محمد طه التى زعم بعض خصومه انها كافية لاعلان ردته ودعوتك الى مناقشة تلك الآراء فى ترو وهدوء وتمعن قبل صدور الحكم عليها . ولكن ما كاد مداد قلمك ان يجف حتى طلعت علينا تحدثنا ان المحكمة الشرعية استمعت الى الذين اتهموه بالكفر ورموه بالزندقة ومضت تصدر امرا بردته .

هذا يا سيدى امر كبير خطير ممعن فى الخطورة ، بحيث لا يجدر ان يمر دون ان يوليه الناس اهتمامهم ويسلطوا عليه اضواء النقاش الهادئ والجدل الموضوعى حتى تظهر ابعاده ويتضح صوابه أو خطأه .

ولست فى هذا الخطاب القصير العاجل بصدد الدفاع عن الاستاذ محمود فهو رجل وهبه الله من الفكر وسعة الاطلاع وعمق الثقافة ما مكنه من الغوص فى اعماق المسائل الدينية والقضايا الفكرية .. فكان له فى كل منها افكار وآراء مهما اختلف بعض الناس حولها فلا مناص من الاعتراف باصالتها ، ووهبه من البيان ما وفقه الى الافصاح عن تلك الافكار والآراء وترجمتها الى نظريات محددة واضحة ، ومن الشجاعة والامانة ما دفعه الى الجهر بها فى المحاضرات والندوات واعمدة الصحف .

ثم ان له بعد ذلك من الجد والعزم والصبر ما مكنه من تدوين افكاره وآرائه فى عدد من المؤلفات .

لذلك فاننى لست فى هذا الخطاب العاجل القصير بصدد الدفاع عن الاستاذ محمود ، ولا مناقشة نظرياته ومعتقداته والحكم عليها ، ولعله تتاح لى فرصة الاسهام برأيى اذا ما تفضل خصومه

بفتح باب النقاش الهادئ والجدل الموضوعي في جو خال من الارهاب الفكري والتخويف بالكفر والزندقة .

انما اريد بهذا الخطاب ان الفت النظر الى الركن الاساسي الذي قامت عليه القضية التي حكم فيها بردة الاستاذ محمود محمد طه ذلك هو ركن الاختصاص .

لعله من المعلوم لدى الناس جميعا ان المحاكم الشرعية في السودان أسست على قانون المحاكم الشرعية السودانية لعام ١٩٠٢ وان اختصاص هذه المحاكم قد حددته المادة السادسة التي تنص على ان للمحاكم الشرعية الصلاحية للفصل في :-

أ) أي مسألة تتعلق بالزواج والطلاق والولاية والعلاقات العائلية بشرط ان يكون الزواج قد عقد على الشريعة الاسلامية او ان يكون الخصوم من المسلمين .

ب) أي مسألة تتعلق بالوقف أو الهبة أو الميراث أو الوصية .. الخ .

ج) أية مسألة سوى ما ذكر في الفقرتين السابقتين على شرط أن تتقدم الاطراف المتنازعة بطلب كتابي ممهور بتوقيماتهم يلتمسون فيه من المحكمة ان تقضي بينهم مؤكدين انهم عازمون على الالتزام بحكم الشريعة في الامر المتنازع عليه ..

لذلك ترى يا سيدي انه ليس من اختصاص المحاكم الشرعية في السودان ان تحكم بكفر احد او ردته .) انتهى .

هذا هو الرأي القانوني لأحد كبار رجال القانون في بلادنا حول عدم اختصاص محكمة الردة . ونحب ، هنا ، ان نسجل للاستاذ محمد ابراهيم خليل ذلك القدر العظيم من الامانة الفكرية الذي تجاوز مقتضيات الخصومة الحزبية ليعبر عن التزام اخلاقي اصيل .

٢) والترابي قد تحدث عن (نظرية متكاملة) للاستاذ محمود ، ثم ذهب يشوه افكاره بصورة منكرة ، اشد النكر ، من غير ان يورد اي نص من تلك (النظرية) التي ينسبها للاستاذ محمود ، ليدحضها بالاسانيد الدينية . وهو الداعية الاسلامي ، بينما كانت قد صدرت

للاستاذ محمود ، يومئذ ، عدة كتب - منها (رسالة الصــلاة) ، و (الرسالة الثانية من الاسلام) ، و (طريق محمد) .. لتمثل اسس الفكرة الجمهورية .. ولكن الترابي انما كان يعبر ، في انفعال شديد ، عن خصومة لا تبقى من مقتضيات الامانة الفكرية ، ولا من اسس النقد الموضوعي ، شيئا ، ولا تذر !! .

٤) واخذ الترابي يردد نغمة الصادق المهدي نفسها في الدعوة الى (تحكيم الاسلام) فكأنهما قد كانا يعبران عن وجهة نظر واحدة متفق عليها .. وبالطبع فانه عندهما سيكون الحكم الاسلامي على وفق الدستور الطائفي ، وذلك للقضاء على ما اسماه (بالانحرافات السلوكية والعقيدية) .. وربط موضوع (محكمة الردة) بموضوع (تحكيم الاسلام) ، عند زعماء الطائفية هؤلاء ، انما له دلالة شديدة على ان تلك المحكمة لم تكن الا حلقة في سلسلة متصلة من التآمر الطائفي لتصفية كل الخصوم السياسيين الذين يقطعون على هؤلاء الزعماء طريق السلطة ..

هكذا برز دور (الاخوان المسلمين) في مؤامرة (محكمة الردة) ، في جميع اطوارها ، تخطيطا ، وتنفيذا ، وتدعيما ، كدور اساسي عبروا فيه عن الد الخصام للاستاذ محمود ، بعد ان ادركوا عجزهم التام عن مواجهته ، المواجهة الفكرية الموضوعية التي تليق بالدعاة الاسلاميين اليوم ..

٥) اما الحقد الاسود الذي يطفح به اسلوب الدكتور الترابي ، وسخيمة النفس التي تفوح منه ، واما محاولته المتعمدة للتجريح في غير موضوعية ، ولا علمية ، واما نزعة الاستعلاء ، والوصاية على افكار الاحرار . فانه امر لا يحتاج منا الى تعليق ، دائما سنتركه لتقدير القراء الكرام ، والا فان كل كلمة من كلماته التي سود بها الصفحة تحتاج الى تصحيح ، والى مراجعة ، ولكن لا ضير (ستكتب شهادتهم ويسألون !!)

٦) واخيرا فانا ندعو كل مثقف الى اعادة قراءة ما ختم به الدكتور الترابي كلمته تلك ابتداء من قوله : (اما حكم المحكمة الشرعية) والى قوله (وانما يهدف اغلبهم للنيل من الاسلام

فى كل مظهر من مظاهره بصورة منافقة ماكرة) .. فان هذه الفقرة من حديث الدكتور الترابى لشديدة الدلالة على مبلغ ثقافته العامة بوجه عام ، وعلى مبلغ ثقافته القانونية بوجه خاص .. وهى بعد شديدة الدلالة ايضا على تكوينه الفكرى ، والخلقى ..

ويجئ بعد السيد الصادق المهدى والدكتور الترابى احد زعماء تنظيم الاخوان المسلمين وهو السيد صادق عبد الله عبد الماجد فقد نشرت له جريدة الميثاق الاسلامى يوم ٢١/ ١١/ ١٩٦٨ ما يأتى :ـ

(جريدة الميثاق الاسلامى ٢١/١١/١٩٦٨)

صادق عبد الله يعلق على اعلان ردة محمود محمد طه

يجب تحكيم الاسلام فى كافة اوجه حياتنا

قال السيد صادق عبد الله عبد الماجد (و أ خ) معلقا على اعلان ردة محمود محمد طه قال : انه اذا كان هناك اهتمام بتحديد موقف الانسان من الاسلام وتعاليمه للحكم بردته أو عدمها فان الواجب يحتم على العلماء والمسئولين ان يحكموا الاسلام فى اوضاعنا القائمة بأكملها واضاف السيد الصادق: ان قضية رئيس الحزب الجمهورى لا تعدو عن كونها جزئية صغيرة من القضايا التى كان يجب ان تكون منطلقا جديدا للعلماء لعرض واقع حياتنا على الاسلام وليتقبلوا النتيجة وليصححوا كل وضع بعيد عنه .) انتهى

١) بهذا نكون قد سجلنا كلمات الزعماء الاسلاميين الثلاثة ، واول ما نلاحظ عليهم جميعا رضاءهم التام ، بل وغبطتهم (بمحكمة الردة) .. هذا مع ان محكمة الردة قد كانت وستظل ، سبة وعارا فى جبين القضاء فى هذه البلاد ، وهى قد كانت وستظل ، سبة وعارا فى تاريخ اى مثقف سودانى شرفه الله بحمل

الكلمة وحمل القلم ثم لم يقل فيها ، وفى ادانتها قولا شافيا وبليغا ..

٢) يلاحظ ان ثلاثة الزعماء الاسلاميين يستغلون (محكمة الردة) ليصلوا الى (غرض) دعواتهم فى اقامة (الحكم الاسلامى الصحيح) .. ولماذا يقوم الحكم الاسلامى الصحيح فى حسبانهم ؟؟ ليردع الافكار التى لا يوافقون عليها ، وباسم الاسلام !! وما هو (الحكم الاسلامى الصحيح) فى نظرهم ؟؟ انه **الدستور** الاسلامى (المزيف) الذى فصلنا عنه القول فى كتبنا !!

٣) ليعلم هؤلاء الزعماء الاسلاميين ان ما يدعون اليه من الحكم الذى (يردع) الافكار ليس هو حكما اسلاميا ، على الاطلاق !! بل ليس هو حكما مدنيا متقدما ، وانما هو حكم (متخلف) يقوم على الجهل الموبق بحقائق الحياة ، وحقائق الدين ..

٤) الحكم الاسلامى الصحيح مقبل ، ما فى ذلك ادنى ريب .. وهو الحكم الذى فيه تبلغ حرية الرأى مبلغ ما تحكيه الآية الكريمة : (وقل الحق من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ..) كل ظن غير ذلك انما هو جهالة يأباها نص الدين ويأباها عقل الذكى ..

الفصل الثاني

الاخوان المسلمون والدستور الاسلامي المزيف

وعندما احست الطائفية باخطار الاتجاهات التقدمية ، لدى الشعب السوداني ، والتى اسفرت عنها ثورة اكتوبر ١٩٦٤، اتجهت الى توطيد اقدامها فى السلطة عن طريق فرض دستورى طائفـــى ، انتحلت له اسم (الدستور الاسلامى) ، لتضلل به الشعب عن المحتوى التقدمى للاسلام ، ولتبسط باسمه نفوذها الطائفى ، ولتصفى عـــن طريقه خصومها السياسيين ، ولتفرض ، من ورائه ، جوا عاما ـــن الارهاب على افراد الشعب ، حتى يبدو من يعارض ذلك الدستور منهم انه انما يعارض الاسلام !! وكان لتنظيم الاخوان المسلميـــن دور اساسى فى تلك الحملة الطائفية من اجل ذلك الدستور الاسلامى المزيف . وفى اول ليلة سياسية تقيمها جبهة الاحزاب ، عقـــب ثورة اكتوبر ، قال الدكتور الترابى : (ان الدستور الاسلامى هـــو نظام الحكم الوحيد الصالح وان سنوات الحكم السابق كان لنا فيها دروس ، وعظة ، واننا اذا اردنا الخير لمستقبل الامـــة :ـ

١) لا بد لنا من الحرص على حكم الشورى .
٢) الديمقراطية
٣) توخى الطهارة والاخلاص فى الحكام ..)

كما قال الترابى : (ان الاحزاب الماضية كانت تعد بالدستور الاسلامى ، ولكن بعد الوصول الى كراسى الحكم يتنكرون لوعودهم ..) وقال : (ان المعركة القادمة هى معركة دستور قبل كل شـــى ، ، وانه يجب على الامة ان ترتبط بالدستور الاسلامى ، وان الاحـــزاب ينبغى ان ترتبط فى ميثاق واحد اساسه الاسلام) ـ الرأى العـــام يوم ٦/١١/١٩٦٤ ... وهكذا كان مخطط الاخوان المسلميـــن : جعل (المعركة القادمة هى معركة دستور قبل كل شئ) .. ويعنى

هنا الدستور الاسلامى المزيف الذى كان يراه الاخــوان المسلمون ، وذلك بجمل الاحزاب ، (ترتبط فى ميثاق واحد ،) حول ذلك الدستور !!

واتجه الاخوان المسلمون ، فى حملة الدستور الاسلامى المزيف، الى اسلوب الاثارة ، والضغوط ... وذلك بتحريك الهيئــات، والمنظمات ، و جمهور المساجد ، وبارسال الوفود ، والبرقيات .. وذلك لاظهار مخططهم هذا على انه مطلب شعبى تسنده اغلبيــة افراد الشعب .. فقد اوردت جريدة (الميثاق) بتاريخ ٢٧/٤/ ١٩٦٧ تحت عنوان كبير : (انتصار هام للارادة الشعبية فى لجنة الدستور) .. اوردت خبرا يقول : (سجل امس العمل الشعبى من اجل الدستور الاسلامى انتصارا رائعا ، اثمرت البرقيــات ، والرسائل ، والوفود ، والمطالبات ، التى وصلت الى لجنة الدستور، والى رؤساء الاحزاب ، فقد تمكنت اللجنة القومية امس من اجازة قرارات هامة حول طبيعة الدولة ومصادر التشريع) ... وجــاء فى جريدة (الميثاق) بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٧ : (قبائل البجــا تطالب بالدستور الاسلامى الكامل) .. وجاء فى نفس العدد : (شيخ الفاتح قريب الله يتصل بالازهرى حول الدستور الاسلامى) ... ويبدو من ذلك اسلوب الاخوان المسلمين فى تضخيم العمل الذى يتولونه ، عن طريق الدعاية الواسعة له ، والباسه لبــوس المطلب الشعبى ... واشاعة جو عام من الارهاب لمصلحته ..

وسقط اقتراح (الدستور الاسلامى الكامل) المزعوم .. وعن ذلك يحدثنا الاستاذ محمود فى كتابه (الدستور الاسلامــى ؟؟ نعم !! ولا !!) فيقول : (ونحب أن نكون واضحين فان الدستور الاسلامى لم يسقط ، لأنه لم يقدم ، وانما سقط دستور ناقص ، جاهل ، انتحل له اسم الدستور الاسلامى الكامل .. ومن حسن التوفيق انه سقط ، وقد سقط هذا الاقتراح وهو مقــدم من اللجنة الفنية ، ويمثل وجهة نظر جبهة الميثاق الاسلامــى عن الدستور الاسلامى !! فماذا قالت جبهة الميثاق الاسلامــى

بعد سقوطه ؟؟ قالت ، في العدد الخاص الذي اصدرته من جريدة الميثاق بتاريخ ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٧ ، تحت عنوان ، (صورة المستقبل في السودان كما يرسمها الدستور الاسلامي)

قالت : (لقد اكتملت اليوم قرارات اللجنة القومية للدستور واجيزت مسودة الدستور الدائم ويمكن ان يقال عن الدستور الدائم انه به درجة معقولة من الالتزام بالاسلام يظهر ذلك في المادة الاولى (ان يكون دستور السودان مستمدا من مبادئ الاسلام وروحه) فهم قد اسموه الدستور الاسلامي وقالوا (انه به درجة معقولة من الالتزام بالاسلام) .. هذا وكل من يعرف ، يعرف ان الاسلام لا يتجزأ ، وانه اذا كان عندك دستور هو خمسة وتسعون في المائة اسلامي ، وخمسة في المائة غير اسلامي فهو دستور غير اسلامي .. ومن يدري فلعل عند الله الخمسة في المائة التي فاتتك اهم من الخمسة والتسعين في المائة التي احرزتها ، وما اجد بين يدي الان عبارة تدل على جهل جبهة الميثاق بالاسلام مثل هذه العبارة التي اوردناها آنفا) ..

هكذا كان دور الاخوان المسلمين في تزييف الدستور الاسلامي !! وقد برز دورهم واضحا ، كذلك ، في تمريره بواسطة الجمعية التأسيسية ، في عجلة مريبة ... فقد قالت جريدة (الصحافة) بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥ : (برز اتجاه سياسي يدعو الى عرض الدستور للاستفتاء الشعبي بعد ان تجيزه الجمعية بالاغلبية العادية ثم تحل .. وسألت الصحافة الدكتور حسن الترابي ، امين جبهة الميثاق وعضو اللجنة الفنية للدستور عن طبيعة هذا الاتجاه فقال ان محاولات اجازة الدستور بثلثي اعضاء الجمعية ستستمر حتى يوم الاثنين المقبل اما اذا فشلت هذه المحاولات فمن الطبيعي ان يجاز الدستور بالاغلبية العادية دون التمسك بمبدأ الثلثين ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ليقول فيه كلمته ، وبعد ذلك تحل الجمعية) هكذا اتجه الاخوان المسلمون الى محاولة تمرير ذلك الدستور بالاغلبية العادية وقد انتحلوا له اسم

الدستور الاسلامى ... وذلك بعد ان واجه معارضة شديدة من النواب المسيحيين فى الجمعية التأسيسية .. فقد قالت جريدة الصحافة بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥ : (فشلت امس وللمرة الثالثة اجازة مسودة الدستور فى مرحلة القراءة الثانية . اصر النواب المسيحيون على الانسحاب رغم كل المحاولات التى بذلت لاقناعهم) ... وقد قالت جريدة الصحافة بتاريخ ٦٨/١/٢٩ (النواب المسيحيون يطالبون بادخال ٢٥ تعديلا على الدستور. التعديلات تنادى بالغاء النصوص الاسلامية وتطالب بعلمانية الدستور وانتخاب نائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين) ... كما قالت جريدة الصحافة بتاريخ ٦٨/١/٣٠ (انسحب جميع نواب سانو من الجمعية ، وكذلك بعض نواب كتلة الجنوب ما عدا الاب فيليب عباس غبوش ولويجى ادوك وثمانية من النواب الجنوبيين المنتمين للاحزاب الشمالية . اجرى التصويت على القراءة الثانية لمشروع الدستور ففاز بأغلبية ١٦٨ نائبا ووقف ضده النواب الشيوعيون الاربعة) .. وهكذا استطاعت الاحزاب الطائفية ، بأغلبيتها الميكانيكية ، فى الجمعية التأسيسية ان تجيز ذلك الدستور فى مرحلة القراءة الثانية ، مع معارضة الغالبية من النواب المسيحيين له ، ومع انتهاكه للحقوق الاساسية للمواطنين حيث حجر حرية التعبير، وحق التكوين الحزبى على طائفة من المواطنين هم الشيوعيون دون سواهم — وذلك فى مادتيه ٣٣، ٣٤ (مشروع الدستور المقدم من اللجنة القومية للدستور) ..

وتم حل الجمعية التأسيسية الاولى التى اعقبت ثورة اكتوبر، وجرت الانتخابات للجمعية التأسيسية الثانية والاخيرة .. وكانت نتائجها كما يلى : (جريدة الصحافة بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٦٨) :

(الاتحادي الديمقراطى ١٠١ دائرة ، وحزب الامة الصادق ٣٦ وحزب الامة الامام ٣٠ وسانو ١٥ منهم ٢ جناح الفرد و١٠ جبهة الجنوب و ٩ مستقلين و٦ أمة و ٣ ميثاق و ٣ بجة و ١ قوى عاملة و ١ شيوعى و ١ حزب النيل) وقالت الجريدة:

(تميزت نتائج الانتخابات بمفاجآت غير متوقعة اذ لم يحالف التوفيق عددا من قيادات الاحزاب فى الانتخابات ومنهم السيد الصادق المهدى رئيس حزب الامة والسيد احمد المهدى نائب رئيس حزب الامة والسيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله سكرتير عام حزب الامة) (ومن جبهة الميثاق امينها العام الدكتور حسن الترابى والسادة محمد يوسف محمد ومحمد صالح عمر ويس عمر الامام وسليمان مصطفى) كما قالت الجريدة يوم ١٩٦٨/٥/٧ :

(فاز السيد مضوى محمد احمد اتحادى ديمقراطى على الدكتور حسن الترابى فنال ٧٦١٦ صوتا مقابل ٤٤٨٩) !!! ونحن لا نذكر هنا سقوط الترابى بغرض الزراية به ، وانما لندلل على فشل تنظيم الاخوان المسلمين ، (كما هو الامر بالنسبة للحزب الشيوعى) ، فى استقطاب افراد الشعب السودانى الى دعوتهم ، حتى بعد ان كونوا ما اسموه (جبهة الميثاق الاسلامى) لتضم الاتجاهات الاسلامية المختلفة ، وعلى الرغم من تبنيهم للدعوة الى ما اسموه (الدستور الاسلامى الكامل) ، وعملهم الدعائى الواسع لاسترضاء ، واستمالة ، العواطف الدينية لهذا الدستور ، وقيادتهم لحملة حل الحزب الشيوعى التى حاولوا ان يظهروا فيها بمظهر الدفاع عن العقيدة !! ولذلك اتجه تنظيم الاخوان المسلمين الى التحالف مع الاحزاب الطائفية ، والى التنسيق معها ، فى كافة مواقفه المصيرية .. فظل ، قبل ثورة (مايو) ، احد اركان (مؤتمر القوى الجديدة) ، وبعدها ، احد اركان (الجبهة الوطنية) !! ان سقوط الترابى فى بقعة من اكبر البقاع الدينية ، هى منطقة المسيد ، وفى موطنه الاصلى ، ليفوز عليه ، وهو دكتور القانون ، تاجر شبه امى لامر شديد الدلالة على ان تنظيم الاخوان المسلمين لم يستطع ان يبرز ككيان سياسى له وزنه الشعبى الا فى الاوساط الطلابية ، حيث استغل نزعة التمرد ، والرفض ، التى تتميز بها مرحلة المراهقة فى الظهور بمظهر المعارضة للسلطة ، وافتعال الاعمال البطولية ضدها ... ولذلك فان كثيرا من

اعضاء هذا التنظيم من الطلاب انما ينسلخون منه ، توا ، بعد سنى الدراسة ، واشتغالهم بالعمل العام ..

هكذا سقط الزعيمان الكبيران (لمؤتمر القوى الجديدة) الصادق والترابي — فى اول امتحان لشعبيتهما .. فبقى حزباهما فى المعارضة ، بينما قامت الحكومة على ائتلاف بين حزبى الاتحادى الديمقراطى ، والامة ، جناح الامام الهادى ، واستمرت الاحزاب الطائفية ، فى الحكومة والمعارضة ، فى محاولاتها ، عن طريق الجمعية التأسيسية الثانية ، اجازة مسودة الدستور الطائفى الذى حلت الجمعية التأسيسية قبل اجازته. وعن ذلك جاء فى الصحافة بتاريخ ٦٩/٥/٨ (اصدر الحزبان المؤتلفان البيان التالى حول مفاوضاتهم التى تمت مساء امس الاول بالقصر الجمهورى :—

(اتفق الحزبان على اسس الدستور الرئيسية على ان تقدم مسودة الدستور الجمعية فى شهر يوليو ١٩٦٩ بحيث تتمكن الجمعية من اجازته فى وقت اقصاه آخر ديسمبر فاذا حان ذلك الوقت ولم تتمكن الجمعية من اجازته فى مرحلة القراءة الثانية تعرض المواد الرئيسية التى لم تجز على استفتاء شعبى تكون نتيجته ملزمة وهى :

(اسلامية الدستور او علمانيته ، رئاسية الجمهورية او برلمانيتها ، اقليمية الحكم او مركزيته ، وان يشمل الاستفتاء اية مواد اخرى يتفق على اهميتها حينذاك . والتزم الحزبان على ان يتفاوضا مع الاحزاب والهيئات الاخرى لجمع كلمتها حول هذا المشروع .. والتزما ان يشملا فى الاتفاق النقاط اللازمة لضمان حقوق الاقليات والحريات العامة ، والحريات الدينية والله ولى التوفيق.) ..

وقامت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، فوضعت حدا لمحاولات الاحزاب الطائفية ، بالتواطؤ مع الاخوان المسلمين ، اجازة ذلك الدستور

الذى انتحلت له اسم الاسلام .

رأى الجمهوريين والمثقفين فى الدستور الإسلامى المزيف:

وكان الاخوان الجمهوريون قد اعلنوا رأيهم فيه ، وقادوا التوعية الشعبية الواسعة بخطله ، وابدوا اشد صور المعارضة له ، فقالوا فى كتابهم (الدستور الاسلامى ؟ نعم !! ولا !!!) الصادر فى يناير ١٩٦٨ : (ولدى هذا المجتمع الجمهورى فان مشروع الدستور الذى تناقشه الجمعية الان ليس فقط دستورا مزيفا ، بل انه ، على التحقيق ، اكبر وثيقة تضليل رسمية " او تحاول ان تكون رسمية " منى بها هذا الشعب السودانى ، منذ ان عرف الاستقلال ، او قل ، منذ ان جلا عنه الحاكم الاجنبى ، ان اردت الدقة فى التعبير .. اذا اصبح هذا المشروع دستورا فان الحزب الجمهورى اول من يعلن عدم احترامه اياه ..) .. وجاء فى مقدمة كتاب (لا اله الا الله) ، الذى صدرت طبعته الاولى يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ : (ليس لهذه البلاد دستور غير الدستور الاسلامى ولكن يجب ان نكون واضحين فان الدستور الاسلامى الذى يدعو له الدعاة الحاضرون — جبهة الميثاق ، والطائفية ، وانصار السنة ، والفقهاء — ليس اسلاميا ، وانما هو جهالة تتستر بقداسة الاسلام ، وضرره على البلاد محقق ، ولكنهم مهزومون بعون الله ، وبتوفيقه ، ولن يبلغوا بهذه الجهالة طائلا) .. !!

وقد عارض مشروع الدستور الطائفى هذا (اللجان التنفيذية لنقابات واتحادات المثقفين والمهنيين) فى مذكرتهم التى جاء فيها (جريدة الصحافة يوم ٦٨/١/٣٠) :

(ان كثيرا من المبادئ الاساسية التى يتضمنها مشروع الدستور هى محل اعتراض كبير من مجموعات الشعب السودانى المختلفة ، ولكى يكون الدستور ادنى الى تحقيق رغبات شعبنا

وتطلماته فى استقرار الحكم على اساس ديمقراطى سليم يصون مكتسباته ويحدد معالم مسيرته بعد ثورة الحادى والعشرين من اكتوبر الخالدة لابد من طرح القضايا الكبرى التى يعالجها الدستور على الشعب ليقول كلمته فيها ..) وقد وقع على تلك المذكرة : مجلس نقابة المحامين ، اللجنة التنفيذية لاتحاد الموظفين والمهنيين ، اللجنة التنفيذية لاتحاد المعلمين ، اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال ، مجلس نقابة المهندسين ، اللجنة التنفيذية للجمعية الطبية ، اللجنة التنفيذية لنقابة الاطباء البيطريين ، لجنة اتحاد الاداريين ، لجنة اتحاد طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، اتحاد الشباب السودانى ..

الفصل الثالث

مواقف الاخوان المسلمين من معارضة ثورة "مايو"

قامت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ فواجهها تنظيم الاخوان المسلمين ، منذ يومها الاول ، بالمعارضة والمقاومة ، فى تحالف تام مع الاحزاب الطائفية التى قطعت هذه الثورة امامها الطريق الى السلطة .. فاخذ هذا التحالف الطائفي صورة (الجبهة الوطنية) التى دخلت فى صدامات دموية ضد ثورة (مايو) طوال عهدها ، قبل (المصالحة الوطنية) ، مؤخرا ..

وعن اشتراك الاخوان المسلمين فى . (الجبهة الوطنية) جاء فى اقوال شاهد الاتهام الاول امام محكمة امن الدولة لمحاكمة المتهم الاول محمد نور سعد وآخرين ، عقب الغزو الاجنبى على السودان ، (الصحافة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣١) ما يلى :

(وكشف الشاهد ان الجهات التى كانت خلف الغزو هى حزب الامة بجناحيه والاخوان المسلمون وعناصر من الوطنى الاتحادى وعناصر اخرى وهى العناصر التى كونت ما يسمى بالجبهة الوطنية) ... كما جاء فى الصحافة بتاريخ ٧٦/٨/٢٩ : (قدم الاتهام وثائق خطية وتسجيلات هامة وخطيرة لمحكمة امن الدولة المكونة من قوى التحالف لمحاكمة الصادق المهدى وحسين الهندى وزمرتهما .. كانت الوثيقة الاولى عبارة عن ميثاق ما يسمى بالجبهة الوطنية والذى عثرت عليه قوات الامن فى مكان ما بالجريف داخل مجرى للمياه وكان هذا الميثاق عبارة عن البيان الذى كان المتآمرون ينوون اذاعته اذا نجحوا فى تآمرهم) وجاء ايضا : (وكشف البيان المضبوط عن ان قادة الجبهة الوطنية كانوا يعدون لفترة انتقالية قدرها خمس سنوات وتكوين جمعية تأسيسية من ١١٠ توزيعهم كالاتى :

٢٥ للوطنى الاتحادى

٢٥ للامة

٢٥ ميثاق
٢٥ للاقليم الجنوبي
٥٠ للاتجاهات الاخرى)

هذه هي الوثائق التي تكشف عن اشتراك الاخوان المسلمين في (الجبهة الوطنية) .. ويبرر الاخوان المسلمون ، اليوم ، معارضتهم لثورة مايو ، واشتراكهم في المواجهات الدموية ضدها ، باتهام نشأة هذه الثورة بالاتجاه الشيوعي !! غير ان المتتبع للمقومات الفكرية ، والممارسات العملية لتنظيم الاخوان المسلمين ليدرك ، بغير جهد كبير ، ان هذا التنظيم انما يستهدف احراز السلطة ، في كل موقف من مواقفه .. فصراعه مع ثورة (مايو) انما هو صراع حول السلطة ، أولا واخيرا ... ومن هذه المبررات ما ذهب اليه الدكتور الترابي في جريدة الايام بتاريخ ٧٧/١٢/٢٣ ، عقب (المصالحة الوطنية) من قوله : (ولما استنسر على الشيوعية مغالبة القوى الوطنية على مسرح الليبرالية حاولوا تسلق ثورة مايو لسرقة ثمارها وتطويق العناصر الوطنية فيها ليضعوا على الشعب الطاغوت الاحمر ، ولكن تدابيرهم انهارت في يوليو بالخسران المبين) !! ولكن الدكتور الترابي لم يفسر ، قط ، استمرار تنظيمهم في العمل على الاطاحة بنظام (مايو) بعد ان ضرب هذا النظام (الانقلاب الشيوعي) في يوليو ١٩٧١ ، حتى الغزو الاجنبي في يوليو ١٩٧٦ ، طوال خمس سنوات !! ان التفسير الوحيد لذلك هو ان تنظيم الاخوان المسلمين ، بدافع السعي الى السلطة ، قد دخل في تحالف مع الطائفية لا يملك عنه فكاكا .. ولذلك فهو يعارض حين تعارض ، ويصالح حين تصالح ، وقد ارتبطت مصلحته مع مصلحتها ارتباطا مصيريا ، بلغ حد زمالة السلاح !! فحاربوا ، فانهزموا ، فلما استيأسوا من الوصول الى السلطة عن طريق السلاح ، لجأوا لاسلوب آخر ، هو هذه المصالحة ، واخذوا يلتمسون الاعذار عن تصرفاتهم الماضية ،

فجاءت هذه الاعذار الكاذبة السخيفة ..

اشتراك الاخوان المسلمين فى احداث الجزيرة أبا :

اشترك الاخوان المسلمون مع الطائفية فى اول مواجهاتها الدموية ضد ثورة مايو ، وذلك فى احداث الجزيرة ابتـــا ، اشتراكا فعالا ، بالتخطيط ، وجلب السلاح ، والتدريب ، والقتال !! وقد مات احد كبار زعمائهم ، محمد صالح عمر ، فى تلك الاحداث.

ونورد هنا بعض الوثائق حول اشتراك الاخوان المسلمين فيها ، كما جاءت فى كتاب (المتآمرون) الذى اصدرته شركة الايام للطباعة فى يوليو ١٩٧٠ :

(ولعل اصدق تعبير عن هذا التحالف وهذا التنسيـــق ما ورد فى الاعتراف القضائى للمتهم بابكر العوض عبد اللـــه ـ احد زعماء الاخوان المسلمين ـ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٣ من اتصال محمد صالح عمر به وبآخرين من اعضاء جبهة الميثاق الاسلامـــى بالسعودية لاقناعهم وتجهيزهم للتسلل للسودان عن طريـــق اثيوبيا الى الجزيرة ابا حيث نقطة تجميع اعضاء جبهة الميثـــاق والاخوان على حد تعبير محمد صالح عمر ... فيقول :

(بالقرب من حلة بشير السودانية وصلنا معسكر فيه اسلحـــة وهناك وجدنا الشريف حسين الهندى ومحمد الفضل (كان مدرس بجدة) واحباش والاسلحة التى كانت موجودة هناك بسيطة وهى حوالى ١٨ ـ ٢٠ ستن ، وسلاح تشيكى (F.A) تقريبـــا ثمانية تسعة وسلاح لضرب الآليات اسمه (R.E.G) منه ستـــة سبعة ، وثمانية تسعة من البراوننق وخمسة برين ...) ويمضى ليقول :

(وصلنا المعسكر انا وعبد المطلب ومحمد صالح عمر ومهدى ابراهيم وهناك تدربنا على السلاح ، وشرح لنا واحد اثيوبـــى

طريقة استعمال السلاح ... ومحمد صالح عمر كان بدرب الناس على السلاح فى الجزيرة ابا ، كان فى واحد يجيه يقول ليه فى جماعة جاهزين للتدريب ويطلع معاه .. كان بدرب معاه ايضا مهدى ابراهيم) وقد جاء اعتراف المتهم الهادى يس مطابقا لهذا الاعتراف . ومن الوثائق الواردة فى هذا الصدد خطاب مصور من محمد صالح عمر الى السيد الهادى يحسن ان نثبته هنا بنصه :

" بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة السيد الامام الهادى المهدى

حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الموعد المتفق عليه مع الجماعة لوصول العربة وبها مجموعة الاخوان الذاهبين ليهم هو يوم الخميس بعد غد في الساعة الثانية عشر ظهراً ، ولذلك فلا بد من قيام العربة غدا حوالى العاشرة صباحا لتبيت فى الطريق وتصل فى الموعد المحدد ويقابل الاخ عثمان الاخوان الذاهبين من هنا وعدد خمسة من الاخوان لاستبدال الاخوان العائدين من هناك وهم ستة ونرجو ان يكون الشيخ بشرى قد حمل جمال باذن الله . ولكن احتياطا من ان الشريف ربما لم يصل حتى الآن ولم تحمل الجمال فرأيى ان نشدد عليهم فى احضار العدد الموجود من قذائف البازوكا وبقدر ما يستطيع الاثنين حمله لان الحاجة اليها شديدة ويمكن حمل عدد منها كما احضر الاخوة الاتون فى الاسبوع الماضى مجموعة من اقسام ال (R.B.G.) ...

المخلص محمد صالح عمر ")

هذا ما اورده كتاب (المتآمرون) عن اشتراك الاخوان

المسلمين فى احداث الجزيرة ابا • وقد راح ضحية تلك الاحداث عدد كبير من المواطنين ، من بينهم الانصار، والاخوان المسلمون ... وبرغم مشاركة الاخوان المسلمين الفعّالة للطائفية فى الصدامات الدموية فى احداث الجزيرة ابا يقول الدكتور الترابى، بعد (المصالحة الوطنية) فى جريدة الايام بتاريخ ٢٣/١٢/ ١٩٧٧ :

(ومهما كان من سياسات اتخذتها مايو ازاء الطائفية فقد انكسرت اليوم شوكتها) !! فهو هنا ، بعد (المصالحة الوطنية) انما يبدو مؤيدا لكسر شوكة الطائفية ، وهو فى مجال تمديد محاسن ثورة مايو !! وقد عمل تنظيمه ، طوال عهد مايو ، فى صف واحد مع الطائفية ، فى محاولات متلاحقة ، لكسر شوكة مايو !!

إشتراك الاخوان المسلمين فى أحداث شعبان (أغسطس ١٩٧٣) :

وكان الاخوان المسلمون يمثلون رأس الرمح فى احداث شعبان التى قصدت بها (الجبهة الوطنية) افتعال حركة شعبية على غرار ثورة اكتوبر تطيح بنظام مايو !! فقد تولى الاخوان المسلمون اثارة اعمال الفوضى والشغب ، والتظاهر والاضراب ، عن طريق تحريك الطلاب ، وبعض التنظيمات العمالية والفئوية ... وذلك وفق مخطط يهدف الى استقطاب جميع قطاعات الشعب الى هذه الحركة !! فاستطاع الاخوان المسلمون تحريك طلاب جامعة الخرطوم ، وبعض المعاهد ، والمدارس للقيام بالمظاهرات، واشعال الحرائق، وتحطيم المنشآت، مما ادى الى حالة من عدم الاستقرار، والاخلال بالامن ، فى البلاد ، استمرت اياما .. الا ان مخطط الاخوان المسلمين قد واجه وعيا شعبيا متصاعدا استطاع ان يدرك ابعاد التآمر، وان يرفض البديل الجاهز لثورة مايو ، وهو الاحزاب الطائفية التى عرفها من قبل ، تماما، فى

الحكومة او فى المعارضة !! فاحبط الشارع السودانى المؤامرة بموقف واضح يتراوح بين درجتى الاستنكار وعدم التجاوب ..

اشتراك الاخوان المسلمين في الغزو الأجنبي في ٢ يوليو ١٩٧٦

اشترك الاخوان المسلمون فى جميع اعمال العنف التى قامت بها (الجبهة الوطنية) للاطاحة بنظام مايو .. وعلى راسها الغزو الاجنبى فى ٢ يوليو ١٩٧٦ م .. الذى تم التدريب له ، وتمويله ، وتسليحه فى بلد اجنبى — هو ليبيا — والذى استخدمت فيه احدث الاسلحة فى القتل بمئات المواطنين ، من عسكريين ومدنيين ، وفى تحطيم العديد من المنشآت العامة والخاصة مما بلغت خسارته الملايين من الجنيهات .

وعن علاقة الاخوان المسلمين بهذا الغزو كتبت جريدة (الصحافة) فى ١٩٧٦/٧/٣١ تقول : (كشفت اقوال المتهم الاول محمد نور سعد عن علاقة الاخوان المسلمين بعملية الغزو الاجنبى المندحرة اذ ان احد قادة الاخوان المسلمين يدعى عبد العظيم عبد الله كان على اتصال بالمتهم الاول وقد استلم بواسطة احمد سعد ٣٠٠ بندقية كلاشنكوف لتسليح جماعة الاخوان المسلمين الذين احتلوا دار الهاتف والمطار) .

وجاء فى جريدة (الصحافة) بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣٠ (واستمعت المحكمة " محكمة امن الدولة بأم درمان " لاعترافات المتهم يس الحاج عابدين موظف سابق بالارصاد الجوى والتى القت الضوء على دور الاخوان المسلمين فى المؤامرة واستعداداتهم التى سبقت التنفيذ ، وقال فى إعترافاته ان مجموعة من الاخوان المسلمين كانت تقيم قبل تنفيذ المؤامرة فى منزل باللاماب

بعد ان تم تدريبهم خارج البلاد وانه كان يشارك الى جانب عدد آخر من المتآمرين فى اعاشة هذه المجموعة والتى قال انه علم بأنها جزء من الحركة المسكرية ضد النظام)

واوردت (الصحافة) بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣١ من اعترافات المتهم عبد الرسول النور "معلم منتدب بجامعة الخرطوم ورئيس رابطة طلاب الجبهة الوطنية بالجامعة" قوله انه (زار القاهرة فى طريق عودته من لندن وتوجه فى يوم ١٩٧٥/١٢/٢٢ الى طرابلس ، والتقى هناك للمرة الثانية بالصادق المهدى ، والهندى ، ومحمود صالح عثمان صالح الذين شرحوا له موقف الانصار بليبيا وطالبوه بأن يترك امر تحريك الطلاب للاخوان) !!

وجاء فى اعترافات قائد الغزو محمد نور سعد ما نشرته جريدة الصحافة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣١ بقولها : (قال العميل محمد نور سعد فى اعترافاته التى تلاها شاهد الاتهام الاول فى محكمة امن الدولة بالخرطوم بحرى صباح امس انه كان ينوى اذاعة بيان صباح الجمعة قام بكتابته الصادق المهدى باسم الجبهة الوطنية ... وقال ان البيان قد اشتمل على اعلان بقيام مجلس رئاسى يتكون من الصادق المهدى وحسن الترابى و رئيس الحزب الوطنى الاتحادى وممثلين بالاقاليم ، واضاف انه كان سيقوم بأعباء الحكم لحين وصول قيادات الجبهة الوطنية) ..

وجاء فى جريدة الصحافة بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣٠ ما يلى :
(المتهم على محمود يؤكد امام محكمة امن الدولة بام درمان حقيقة التورط الليبى فى مؤامرة الغزو ...) ومضت الجريدة لتقول :

(وتحدث المتهم عن اجتماعات كان يعقدها بمكتبه فى

الخرطوم مع بعض قادة حزب الامة والحزب الوطنى الاتحادى وذلك بغرض تكوين لجنة شعبية يمثل فيها الحزبان المذكوران الى جانب الاخوان المسلمين وذلك لتتولى تنظيم المعارضة داخل السودان) ... وقالت الجريدة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣١ عن شاهد الاتهام الاول فى قضية محاكمة المتهم الاول محمد نور سعد وآخرين : (وبين الشاهد كيف كان الاتصال بين المتهم الاول محمد نور سعد وبين بعض قادة الاخوان المسلمين فى الداخل)

هكذا تشير احداث الغزو الاجنبى وآثاره ، من وثائقها ، الى طبيعة الاخوان المسلمين الاصيلة كتنظيم يسعى الى السلطة بكل السبل ، وعلى رأسها سبيل العنف .. وذلك من غير اعتبار لما يترتب على ذلك من سفك دماء الابرياء من المدنيين والعسكريين ، وتخريب المنشآت العامة ، والخاصة ... مع انه ، فى الاسلام (كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله ، وعرضه ، وان يظن به ظن السوء) وقد تحدثنا فى الباب الاول من هذا الكتاب عن حكمة الجهاد كتشريع مرحلى فى الاسلام ، وعن النهى عن قتال المسلمين حتى فى مرحلة الجهاد الماضية ..

وسنتناول موقف الاخوان المسلمين من المصالحة الوطنية على ضوء آثار الغزو الاجنبى ، بمزيد من التعليق ، عند حديثنا عن تناقضات المواقف السياسية التى يقفها الاخوان المسلمون ، امس واليوم ، وذلك فى الفصل الاخير من هذا الكتاب ..

الفصل الرابع :

الاخوان المسلمون من الغزو الأجنبي إلى المصالحة الوطنية

آثار الغزو الأجنبي :

وضعت (الجبهة الوطنية)، التي كانت تضم الاحزاب الطائفية ، بما فيها تنظيم الاخوان المسلمين، كل ثقلها في عملية الغزو الاجنبي ، كفرصة اخيرة في الاستيلاء على السلطة بعد فشل محاولات الانقلابات العسكرية ، واعمال الشغب من الداخل ..
وعن الصورة التي تم بها الاعداد والتنفيذ لعملية الغزو وعن آثارها تروي جريدة الصحافة بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٨ مما جاء في محكمة امن الدولة لمحاكمة الصادق المهدي والشريف الهندي وآخرين ما يلي :

(وقد جاء في ورقة الادعاء ان المتهمين قد جمعوا افرادا واقاموا معسكرات تدريب باراضي دولة اجنبية وتلقوا من تلك الدولة المدربين والمال والسلاح والذخيرة والمؤن . كما انهم وحتى اليوم الثاني من شهر يوليو ١٩٧٦ قد اوفدوا بمن جندوهم ودربوهم وسلحوهم في اراضي تلك الدولة الاجنبية الى داخل الاراضي السودانية حيث قاموا بالاتفاق والتآمر معهم بمهاجمة المدن الثلاث الخرطوم وامدرمان والخرطوم بحري والمناطق العسكرية فيها بالاسلحة والذخائر فقتلوا وجرحوا مئات المدنيين والعسكريين وخربوا المنشآت العامة والخاصة بهدف الاستيلاء على السلطة بالتعاون مع المتآمرين من داخل البلاد)

وعن تكلفة عملية الغزو ، والاعداد لها ، جاء في جريدة الصحافة يوم ١٩٧٦/٧/٥ ما يلي : (تحدث الرئيس القائد عن

الغزو الاجنبى الرجعى قائلا ان هذه الحملة قدرت تكلفتها بما لا يقل عن خمسين مليونا من الجنيهات وانها استنفدت وقتا وجهدا كبيرين وان المتآمرين يعرفون كل شيء عن العمل العسكرى) ..

وعن الاسلحة التي استخدمت فى عملية الغزو جاء فى خطاب الرئيس نميرى الذى القاه امام مؤتمر القمة الافريقى فى موريشس (جريدة الصحافة يوم ١٩٧٦/٧/٧) :

(ولقد بدأت قوات الغزو تباشر اولى مهامها باطلاق نيران كثيفة استهدفت شخصى والوفد المرافق لى وجميع كبار المسئولين السياسيين والتنفيذيين الذين كانوا فى استقبالى . وبتدخل من عناية الله وحده فشلت قوات الغزو الاجنبى فى تنفيذ اولى مهامها الا انها انتشرت بعد ذلك وبأعداد تقدر فى مجموعها بألفى شخص على الاقل .. وقد بدا واضحا منذ اللحظة الاولى ان تلك القوات قد جرى تدريبها على مستوى عال ، كما ان السلاح الحديث والمتطور للغاية الذى استخدمته لا يتوافر للقوات السودانية ولا لأغلبية الدول الافريقية الفقيرة) ..

وعن اسلحة الغزو جاء فى جريدة الصحافة يوم ٧/٣١/ ١٩٧٦ ما يلى : (وتحدث الشاهد - شاهد الاتهام امام محكمة امن الدولة لمحاكمة المتهم الاول - عن السلاح وعرض منه نماذج على المحكمة ، وقد شمل : ٢٢٧ بندقية كلاشنكوف ، ٤٨ قاذف ر . بى . جى ، ٩٥ مدفع رشاش بمسند ، ٧٣ بندقية اف . ن بلجيكية الصنع ، ٧٣ رشاش برتا .... الخ)

وعن الخسائر التى نجمت عن الغزو جاء فى جريدة الصحافة يوم ١٩٧٦/٧/٣١ : (وتحدث الشاهد عن الخسائر التى نجمت عن الغزو الاجنبى موضحا ان مجموع الشهداء من الضباط تسعة

والمصابين من الضباط سبعة وان الشهداء من ضباط الصف والجنود بلغوا ٧٣ شهيدا والمصابين من ضباط الصف والجنود بلغوا ٧٨ مصابا والمفقودين من قوات الشعب المسلحة بلغوا ١٥ مفقودا . وعرض الشاهد على المحكمة صور القتلى من المدنيين وصورا من التخريب الذى مارسه الغزاة متحدثا عن تخريبهم للاذاعة وكيف دمروا كل المدرعات التى كانت فيها ، كما تحدث عن تدمير بعض المدرعات فى الشجرة وحرق بعض الطائرات فى وادى سيدنا والتخريب الذى حدث فى دار الهاتف واحدى عمارات التعاون بالجيش وواجهة القيادة العامة حتى الممتلكات الخاصة لم تسلم من تخريبهم) ..

وعن الخسائر فى الارواح والممتلكات جاء فى مرافعة الاتهام امام محكمة امن الدولة بامدرمان لمحاكمة ٣٩ متهما من المشتركين فى عملية الغزو ما يلى (واكد ان مئات من الشهداء اهدرت دماؤهم اشباعا لرغبة فى القتل كامنة فى نفوس المتهمين ، ولم يكتف المتهمون بتقتيل الناس بل تمادوا واعملوا التخريب فى كثير من المنشآت مما ترتب عليه خسائر مادية هائلة بلغت مئات الملايين من الجنيهات) ــ جريدة الصحافة يوم ١٩٧٦/٧/٣١ .

وعن احدى صور التقتيل البشعة التى ارتكبها الغزاة جاء فى كتاب (لجنة الاعلام والتوجيه فى الاتحاد الاشتراكى) تحت عنوان (الغزو الرجعى الليبى للسودان) صفحة ٤٦ : (وقد كانت ابشع تلك الصور المجزرة الدموية التى قام بها احد المرتزقة داخل جراج حصد فيها ارواح ١٦ مواطنا بريئا اعزل . هذا السفاح ، واسمه بحر ، لا يتجاوز عمره السادسة عشر ذهب الى اثيوبيا عام ١٩٧٤) !!

هكذا كانت عملية الاعداد ، والتنفيذ للغزو ... وهكذا

كانت آثاره على ارواح المواطنين ، مدنيين وعسكريين ، وعلى الممتلكات العامة والخاصة .. وذلك مما يدلل على ما كانت تضع (الجبهة الوطنية) فى هذه العملية من ثقل ، وما تعلق عليها من نتائج .. واستطاع الجيش السودانى ان يحبط العملية فى يومها ، برغم عنصر المباغتة ، وتفوق التسليح .. ومن جهة اخرى ، ابدى الشعب السودانى استنكاره لهذه العملية من الزاوية الاخلاقية ، ومن الزاوية السياسية ، معا ، كممارسة فى المعارضة غريبة على تقاليده ، برز فيها عنصر الغدر والعمالة ، بوضوح شديد ، فكان اقل مواقف الاستنكار التى اتخذها الشعب نحو العملية هو السلبية التامة ، وعدم التجاوب التام .

واعترف الصادق المهدى بتدبير (الجبهة الوطنية) لعملية الغزو بالتواطؤ مع ليبيا ، وذلك بقوله فى صحيفة (القبس) الكويتية يوم ١٩٧٧/٩/٧ : (تم الحوار بيننا وبين قادة الثورة الليبية وخلصنا فيه الى ان بيننا الكثير من وجهات النظر العربية والاسلامية ونشأ اذاك تعاون بيننا وبين دول عربية اخرى ، ونحن بامكاناتنا وقدراتنا التى حصلنا عليها من جميع هذه الجهات الشقيقة قمنا بمحاولة الثانى من يوليو) !! سنلاحظ فى هذا الجزء من الكتاب ان الصادق قد زعم ايضا ، بعد المصالحة الوطنية ، ان هناك تقاربا فكريا بين (الجبهة الوطنية) ونظام مايو !!

وراحت (الجبهة الوطنية) تتعلل لهزيمتها بتعللات واهية ، لا يحترمها عقل .. ومن ذلك ما اوردته جريدة الصحافة يوم ١٩٧٦/٨/٧ : (ومن جهة اخرى ادلى عثمان خالد مضوى احد زعماء جماعة الاخوان المسلمين الهاربين من اعوان الصادق فى الجبهة الوطنية المزعومة بحديث فى لندن ايضا عزا فيه فشلهم فى الاستيلاء على السلطة يوم الجمعة ٢ يوليو الماضى لعدم

وجود فنيين لتشغيل الاذاعة (١١) وقدم امام محكمة امن الدولة لمحاكمة الصادق المهدى والشريف الهندى وآخرين تسجيل للحديث الذى ادلى به عثمان خالد لاذاعة لندن (جريدة الصحافة يوم ١٩٧٦/٨/٢٩) .

المصالحة الوطنية ... نعم !! ولا !!

وجاءت مبادرة الرئيس نميري بالمصالحة الوطنية فى العام الماضى (١٩٧٧) لتجد عناصر (الجبهة الوطنية) مكسورة الشوكة، مهيضة الجناح، وقد منيت بالفشل فى سائر محاولاتها فى قلب نظام الحكم، عن طريق القوة، من الداخل، ومن الخارج .. فوجدت المبادرة، وهى تجئ فى هذه اللحظة السيكولوجية الملائمة، استعدادا للاستجابة من عناصر (الجبهة) .. ذلك بأن هذه العناصر قد وجدت فى المبادرة مخرجا، ولو موقوتا، من موقف الحرج القاسى، بعد فشل عملية الغزو، وردا لبعض اعتبارها السياسى المهدر طوال اغترابها الذى اتهمت فيه بالعمالة والتخريب .. وفى نفس الوقت وجدت (الجبهة) فى المصالحة مجالا جديدا للمعارضة السياسية لم يتح لها من قبل، وهو احتواء السلطة من داخلها، بعد فشل مواجهاتها الدموية، بكل صورها، لها .. وتاريخ الاحزاب الطائفية التى تكون (الجبهة)، لا سيما تحت زعامة الصادق والترابى، انما هو، فى كل مواقفه، حلقات متصلة فى سلسلة واحدة، وتكتيكات متنوعة نحو استراتيجية واحدة، هى احراز السلطة !! ونحن، هنا، انما نربط، ربطا عضويا، بين شخصيتى الصادق والترابى لبروزهما الى سطح الحياة السياسية معا، بعيد ثورة اكتوبر ١٩٦٤، كزعيمين سياسيين يتخذان المظهر الدينى، ويدعيان الدعوة الدينية، ولتحالفهما معا، فى كل اطوار الحياة السياسية منذ ذلك الوقت، وذلك فى

(مؤتمر القوى الجديدة) فى المعهد الحزبى ، وفى (الجبهة الوطنية) فى معارضة نظام مايو ، وفى (المصالحة الوطنيـة) وفق مخطط لاحتوائها !! وما تناقضات الاقوال والممارسات التى يتورطان فيها ، اليوم ، فى مصالحتهما ، ومشاركتهما لنظام مايو الا دليلا اكيدا على انهما يعملان وفق ذلك المخطط ، فيسمحان لنفسيهما ، من اجل تعميته ، وتمويهه ، ببعض التناقضات !!

لقد ايدنا مبادرة المصالحة الوطنية فور بروزها ، فاخرجنا حولها كتابنا (الصلح خير) ... ذلك بأنها ، إذا وجهت الوجهة الصحيحة ، يمكن ان تسفر عن توعية سياسية ، ودينية ، شاملة لهذا الشعب .. واوجب واجبات نظام مايو هو توعية الشعب بما يحرره من سيطرة الطائفية عليه ، ومن تضليلها اياه باسم الدين ، ومن تجميدها وعيهم ، ابتغاء ان تحركه احزابها كيف شاءت لخدمة مصالحها هى ، وضد مصالحه هو .. والمصالحة الوطنية من الوسائل التى يمكن ، إذا وجهت الوجهة الصحيحة ، ان تقود الى الاستقرار السياسى الذى يعد مناخا طبيعيا لنشر الوعى بين صفوف المواطنين .. لقد وجد نظام مايو الشعب معطل الوعى السياسى ، والدينى ، قاصرا عن مستوى المسئولية ، وتلك جريرة فساد الاحزاب الطائفية ، ولذلك كان لا بد ان يقوم امر السلطة التى تأتى لاصلاح ذلك الفساد على الوصاية الرشيدة على الشعب ريثما تبلغ به مبلغ الرشاد والمسئولية .. فهى لن تعيد اليه امره - لن تحقق مبدأ (تسليم السلطة للشعب) كاملا الا بعد أن يكون قد نما وعيه السياسى ، والدينى ، الى الدرجة التى تحصنه ضد تضليل الطائفية اياه .. ولذلك دعونا الى ان تتخذ المصالحة الوطنية مناخا صالحا للتوعية الشعبية .. وذلك بأن تتحول التنظيمات الحزبية المعتقة الى تنظيمات فكرية ، ويطلب

الى كل تنظيم فكرى ان يفصل ، ويبين ، ويبرمج ، بوضوح شديد ، ما هى مذهبيته ، عن طريق المنابر العامة – المنابر الحرة – مما به حل مشكلة الحرية ، بشقيها ، السياسى ، والاقتصادى ، (الديمقراطية والاشتراكية) ، وحقوق الانسان ، (وهى المساواة امام القانون ، فى الحقوق والواجبات ، بين الرجال والنساء ، والرجال والرجال) ، وحل الازمة الاخلاقية الحاضرة التى هى اس البلاء فى تأخر حياتنا السياسية ، والاقتصادية .. ثم يجرى الحوار الفكرى بين هذه التنظيمات وفق الضوابط الموضوعية ، والامنية المتفق عليها فيما بينها لاستبعاد عوامل التهريج والارهاب – وذلك بحيث يشهد الشعب هذا الحوار ، ويشارك فيه .... وبذلك تتم له التوعية السياسية والدينية ، ويتحقق عنده التقارب الفكرى ، وتتبلور لديه المذهبية الصالحة .. هذه الوحدة الفكرية هى الاساس الذى ينبغى ان تقوم عليه الوحدة الوطنية .. كل اولئك انما يتم تحت رعاية الاتحاد الاشتراكى السودانى كتنظيم فرد حاكم ، من غير ان تكون بداخله (منابر) بمعنى احزاب .. فلا عودة للاحزاب بصورتها التقليدية المعروفة ، ولا تفريط فى مكسب من مكاسب ثورة مايو .. ويدخل فى اطار هذه التنظيمات الفكرية حتى الشيوعيون حيث يتحول عمل التنظيمات السياسية الخفى الى عمل فكرى علنى خاضع للحوار .. وبذلك تتحول المصالحة الوطنية الى عمل شعبى ايجابى فى التوعية ، بدلا من صورة المشاركة المجردة فى السلطة ، التى يخطط الصادق والترابى ، اليوم ، لتنميتها الى تسلم السلطة !!

الصادق والترابى يبرران معارضتهما لنظام مايو !!

وجاء المبرر الذى ساقه الصادق ، بعد المصالحة الوطنية ،

لوقوع احداث الجزيرة اباء وودنوباوي ، من جانب (الجبهة) على درجة كبيرة من الوهن ، والتناقض .. يثير الريبة في نواياه من المصالحة .. فقد قال في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي يوم ١٦ مارس ١٩٧٨ (كان واضحا لنا جميعا ان الحركة التي وقعت في الجزيرة ابا وودنوباوي لم تكن بسبب رفض مبدأ الثورة في القفز بالسودان الى حياة افضل. ولا بسبب الحرص على نظام سياسي عجز عن حل قضايا البلاد الاساسية ولكن السبب كان التصدي لتسلط فئة قليلة تريد تشويه ارادة الشعب فحسم امرها ورد كيدها في نحرها) .. والصادق يقصد بهذه الفئة الشيوعيين ، بالطبع .. والغريب ان الترابي ساق نفس المبرر لمعارضته لنظام مايو باشتراكه مع الطائفية في احداث الجزيرة اباء وذلك في كلمته بجريدة الايام يوم ١٩٧٧/١٢/٢٣ حيث قال (فقد جاء الاخ جعفر الى السلطة يحاول الشيوعيون اكتنافه وتسخيره للاحاطة به ثم الانقلاب عليه فغالب لهم رهم ونصره الله عليهم) . فاذا كان الصادق والترابي قد عارضا نظام مايو بسبب الشيوعيين فلماذا استمرا في معارضته بعد أن قضى على الانقلاب الشيوعي في يوليو ١٩٧١ ، وحتى الغزو الاجنبي في يوليو ١٩٧٦ ، طوال خمس سنوات ؟؟ وقال الترابي في هذه الكلمة ايضا ، (ومهما كان من سياسات اتخذتها مايو ازاء الطائفية فقد انكسرت اليوم شوكتها ....) !! ان هذه العبارة وحدها كافية للدلالة على عدم الصدق ، وعدم الجدية ، الذي يطبع موقف الاخوان المسلمين من نظام مايو ، اليوم ، مما يخفي وراءه مخططا لاحتوائها ينفذ هذا التنظيم طمعا فيه !! والا فلماذا هذا التحول الفجائي المريب في المواقف من نظام مايو بعد ان كان الاخوان المسلمون رفاق سلاح للطائفية في احداث الجزيرة اباء وفي الغزو الاجنبي ؟؟ ولماذا وقف الاخوان المسلمون ضد عمل مايو لكسر شوكة الطائفية ؟؟ .

الصادق والترابي
يؤديان قسم الولاء لثورة مايو :

وافضت المصالحة بالصادق والترابي الى المشاركة ، فدخلا الاتحاد الاشتراكي السوداني كعضوين في اللجنة المركزية ، ثم في المكتب السياسي .. ودخل اعضاء تنظيميهما مجلس الشعب نوابا بالانتخاب والتعيين ... وادى الصادق والترابي قسم عضو اللجنة المركزية ، بوصيفته :-

(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا وصادقا لثورة مايو الاشتراكية وان ادعم تحالف قوى الشعب العاملة وتنظيمها القائد الاتحاد الاشتراكي السوداني وان احمي الدستور وارعى مصالح الشعب واصون استقلال الوطن وسلامة اراضيه وأن أؤدي واجبي كعضو في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني بالتجرد والجد والاخلاص والله على ما اقول شهيد) — المادة ١١-قواعد تكوين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني لسنة ١٩٧٤ . أما قسم عضو المكتب السياسي فلا يختلف عن قسم عضو اللجنة المركزية الا من حيث تحديد صفة العضوية . وقد اعلنت عضوية الصادق والترابي في المكتب السياسي في الجلسة الافتتاحية للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي يوم ١٥ مارس ١٩٧٨ ... وفي تلك الجلسة قال الرئيس نميري عن المصالحة الوطنية : (انها دعوة المشاركة في اطار الدستور والقانون وفي داخل المؤسسات الدستورية والسياسية وبالقبول الكامل لشرعيتها والمساهمة المخلصة في دعمها وتطويرها)

اما قسم عضو مجلس الشعب فهو : (اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام الجمهوري الثوري الاشتراكي الذي

اقامته ثورة مايو وان احترم الدستور والقانون وان اؤدى واجبى كعضو بمجلس الشعب بجد واخلاص وامانة وان احافظ على استقلال الوطن ووحدته وسلامة اراضيه وان اعمل لخدمة الشعب ورفاهيته) ــ المادة ١٣٠ من الدستور ــ

هكذا اقسم الصادق والترابى ، وقبيلهما ، قسم الولاء لثورة مايو بعد صراعات استمرت تسع سنوات ضدها ، وكان آخرها الغزو الاجنبى الذى راحت ضحيته عشرات الانفس ، وخسرت البلاد ، من جرائه ، ملايين الجنيهات . والتساؤل الموضوعى الذى يفرض نفسه ، بالحاح شديد ، هو : فى سبيل ماذا تسبب الصادق والترابى فى سفك دماء ابناء الدين الواحد ، والوطن الواحد ، فيتموا الاطفال ، ورملوا الزوجات ، واثكلوا الامهات ، وهما ، اليوم ، يحتلان المناصب القيادية فى النظام الذى شنوا عليه تلك الحرب ؟؟ ووارد انه (من قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا)

غير ان من أوتى ادنى درجة من الوعى السياسى ليدرك ، من غير عناء كبير ، ان الصادق والترابى انما يصالحان السلطة ، اليوم ، ويشاركان فيها ، وفق مخطط كبير لاحتوائها من الداخل ــ كما سنرى !!

الفصل الخامس

مخطط الاخوان المسلمين لاحتواء نظام مايو

ورأس السهم فى مخطط الاحتواء هذا انما هو العمل ، من جديد ، من جانب الصادق والترابى ، وقبيلهما ، فى سبيل (الدستور الاسلامى "المزيف") الذى اسميناه ، هنا ، الدستور الطائفى ، وقلنا انه ليس هو دستورا ، وليس اسلاميا ، على الاطلاق .. (وقد تحدثنا فى مقدمة الجزء الاول من هذا الكتاب عن قضية تطوير التشريع الاسلامى ، وعن الدستور الاسلامى بتفصيل يغنى عن الاعادة هنا) .. ويكفى ان تشير هنا الى أن الدستور الاسلامى لا يلتمس فى الشريعة الاسلامية التى بين ايدينا اليوم ، وانما يلتمس فى القرآن ، على ان يفهم القرآن فهما جديدا يبعث اياته التى كانت منسوخة فى القرن السابع - (الآيات المكية) - لتكون هى صاحبة الوقت اليوم ، وينسخ آياته التى كانت ناسخة ، وكانت صاحبة الوقت فى القرن السابع ، وعليها قامت هذه الشريعة .. فانه بغير ذلك لا نصل الى الحقوق الاساسية ، ولا دستور بغير الحقوق الاساسية ، ذلك بأن آيات الحقوق الاساسية منسوخة بآيات (الاكراه) ، وآيات (الوصاية) .. فاذا انبعثت الآيات المنسوخة فقد ارتفعنا بالاسلام ، من مستوى العقيدة الى مستوى العلم ، وفى هذا المستوى الناس لا يتفاضلون بالعقيدة ، أو الجنس (من ذكورة وانوثة) ، كما هو الامر فى الشريعة الموروثة ، وانما يتفاضلون بالعقل ، والخلق .. فلا يسأل الانسان عن عقيدته ، وانما يسأل عن صفاء الفكر ، واحسان العمل .. ومن ههنا لا يقع تمييز ضد مواطن بسبب دينه ، أو بسبب جنسه .. وهذا الدستور لا يسمى اسلاميا لانه

لا يسعى لاقامة حكومة دينية ، وإنما يسعى لاقامة حكومة انسانية يلتقى عندها ، ويستظل بظلها كل البشر ، بصرف النظر عن الوانهم ، والسنتهم ، ومعتقداتهم ، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات .. فليس هناك ، اذا ، دستور (اسلامي) بغير تطوير التشريع الاسلامي بانتقال العمل من الفروع — القرآن المدني — الى الاصول — القرآن المكي .... هذا هو الطريق الى الدستور الاسلامي ، لانه دعوة الى فهم الدين فهما جديدا به ينبعث الدستور الاسلامي مقعدا ، وممددا ، من كتاب الاجيال — من القرآن — وبغير هذا الفهم الجديد للقرآن فلن يكون هناك دستور اسلامي !!

ولكن سبيل الطائفية الوحيد الى احراز السلطة ، اليوم ، انما هو الدعوة الى ذلك الدستور الطائفي ، مرة باسم (المنهج الاسلامي) كما يقول الترابي ، ومرة باسم (اسلامية التشريع) كما يقول الصادق — كما سنرى — فان الطائفية كانت ، ولا تزال ، تسعى الى توسيع نفوذها عن طريق تضليل الشعب ، وفرض الارهاب على خصومها ، باسم الدين !! ومن ههنا يبرز الخطر الحقيقي على الدين ، وعلى مكتسبات الشعب التقدمية ، من جديد ، بعد ان وضعت ثورة مايو حدا لهذا الخطر بقيامها عام ١٩٦٩ . والبلاد ، بلا ادنى ريب ، معرضة الى خطر عظيم ، اذا قدر للفهم المتخلف للدين ، المزيف له ، ان يفرض نفسه فيسيطر على اوجه الحياة المتطورة في بلادنا .. والسير في الاتجاه الخطير لمحاولات تحكيم الشريعة ، من غير الفكرة الدينية التطويرية ، انما هو ، بجانب مجافاته لمراد الدين بالحياة المعاصرة ، انما يمهد الفرصة كاملة لهذه العناصر الطائفية لتبرز الى سطح الحياة السياسية ، من جديد ، في بلادنا .. وقد بنت كل ماضيها السياسي ، قبل ثورة مايو ، على هذا الفهم

المتخلف للدين الذى يخدم اغراضها السياسية فى ابقاء الشعب مجمد الوعى، تحت الوصاية الطائفية . وفى فرض صور التخلف على حياته باسم الدين .. ولو قدر لهذه العناصر الطائفية أن تحقق هذا المخطط فان ثورة مايو ستجد نفسها فى مواجهة محتومة مع قوى ذات قاعدة طائفية مضللة عريضة .. وستجد انها وكأنها انما تواجه كخصم لها الدعوة المزيفة لتحكيم الشريعة مما يشل حركتها فى المواجهة الحاسمة لها ... بينما هى ستواجه، فى حقيقة الامر، الزعامات الطائفية ورصيدها الجاهز من الاخوان المسلمين وسائر سدنة التفكير الدينى المتخلف، ذلك بأن هذه العناصر ستكون قد تسلقت الى السلطة لتطبق الصور المتخلفة التى تنسبها الى الدين . فيومئذ ستكون هذه العناصر، بما لها من مظهر اسلامى خادع، وتبعية عريضة من المضللين دينيا، اجدر بالسلطة من قيادات مايو .. ومما ستعتمد عليه الطائفية فى تنفيذ مخططها هذا ، باسم تحكيم الشريعة ، السند الذى ستجده من بعض الانظمة العربية التى كانت سندا للجبهة الوطنية فى بعض المراحل، والتى لها مصلحة فى قيام نظام ذى مظهر اسلامى فى السودان مشابه لنظامها، وموال له ... وذلك عن طريق المساعدات المباشرة لهذه العناصر، او عن طريق ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على نظام مايو . فان هذه الانظمة، بحكم تكوينها الدينى المتخلف، لا تجد فى التعامل مع نظام دينى متخلف، على شاكلتها، كالذى يدعو اليه الصادق والترابى، هذا التناقض فى التعامل الذى تجده مع نظام مايو ذى الاتجاه الاشتراكى التقدمى !! كما ان (رجال الدين) فى المؤسسات الدينية ، بحكم تفكيرهم الدينى، ايضا، وبحكم ملتقياتهم السابقة مع الاحزاب الطائفية فى الدعوة الى الدستور الإسلامى (المزيف)، انما هم اقرب ، فى التجانس، والتعامل، الى الترابى والصادق وقبيلهما ،

من نظام مايو بمبادئه ، ومنجزاته التقدمية ، مما يرشحهم كعنصر ضغط على السلطة لصالح مخطط الاحتواء الطائفى ..

هذا هو رأس السهم فى مخطط الاخوان المسلمين لاحتواء نظام مايو ، فانهم ، هم ، انما يريدون ان (ينفخوا) فيما اعلنه الرئيس نميرى ، فى برنامج الولاية الثانية من التزام اخلاقى ، اسلامى ، فى سيرته ، وفى سيرة اعوانه ، وفى سيرة الشعب .. وذلك حتى (يتضخم) هذا الاتجاه ليصبح فى حجم دعوتهم التقليدية الى الدستور الاسلامى (المزيف) .. وذلك عن طريق تحريك الاجهزة الشعبية ، والرسمية ، التى يفلحون فى احتوائها ، كالنقابات والاتحادات .. وتوجيه وسائل الاعلام ، والمساجد ، والمؤسسات الدينية ، والشخصيات الدينية ، لتكون ، جميعا ، عناصر ضغط على السلطة تضطرها الى تبنى الدستور الطائفى ، شيئا فشيئا ، بعد ان يبدو هذا الدستور وكأنه مطلب شعبى لا مناص للسلطة من الاستجابة له — كما رأينا فى حملتهم من اجل هذا الدستور قبل ثورة مايو .. وتنظيم الاخوان المسلمين ، اليوم ، كثير الحديث عن الدستور الراهن !! ذلك بأن نيتهم المبيتة هى تعديل هذا الدستور ، شيئا فشيئا ، حتى يتحول الى الدستور الطائفى الذى سعوا اليه قبل ثورة مايو .. الم يقل الترابى فى الندوة الاخيرة بجامعة الخرطوم يوم ١٤/١٢/١٩٧٨ ، وهو يدعو الطلاب الى انتهاج نهج المشاركة فى السلطة : (ادعوكم اخوتى الشباب ان تدخلوا هذا التنظيم . ان لم يعجبكم اسمه بدلوه ... ان لم يعجبكم ميثاقه غيروه .. ان لم يعجبكم دستوره غيروه) !! هل يستخف بأمر هذا الدستور ، بهذه الصورة ، رجل اقسم قسم الولاء له بقوله : (اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا وصادقا لثورة مايو الاشتراكية وان ادعم تحالف قوى الشعب العاملة وتنظيمها القائد الاتحاد الاشتراكى السودانى وان احمى

الدستور ٠٠٠)، الا اذا كان يبيت النية لتبديله بدستور آخر ؟؟ واكثر ما يؤكد عمل الاخوان المسلمين في سبيل فرض الدستور الاسلامي (المزيف) بديلا لهذا الدستور هو ما طالب به رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، في تلك الندوة، وهو يتحدث كعضو في تنظيم الاخوان المسلمين . فيما نشرته جريدة الايام بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٥ : (وطالب باعادة النظر في قانون امن الدولة والنظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي وميثاق العمل الوطني، وطرح الدستور للنقاش) !! وهو يعني الدستور الذي اقسم الترابي بأن يحميه !!

الرئيس نميري لا يعني الدستور الطائفي !!

والصادق يرى ان ينص في الدستور على (اسلامية التشريع) ، وهذا هو رأس سهم المخطط لتحويل الدستور الراهن الى الدستور الإسلامي (المزيف) الدستور الطائفي ٠٠ قال ذلك في محاضرته بدار اتحاد طلاب جامعة امدرمان الاسلامية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٧ وقد صدرت مؤخرا في كتيب بعنوان (المصالحة الوطنية) ٠٠ كما قال في تلك المحاضرة (وثمة عامل آخر كان سببا في التقارب الفكري ذلك العامل هو ان المعارضة كانت تتجه اتجاها اسلاميا وبعد اعوام من قيامه ظهرت دلائل اتجاه اسلامي في النظام) !! وقال الصادق ايضا (وواضح ان البرنامج الوفاقي قام على بعض المعادلات الاساسية) ثم ذكر منها (معادلة فكرية بين الاسلام باجتهاد عصري والاشتراكية في منطلقات مؤصلة) ، وهنا يبرز التمويه والتخليط في تفكير الصادق الديني بصورة واضحة ٠٠ فهو لم يقدم لنا اي صورة (للاجتهاد العصري) الذي يراه في الاسلام لندرك مدى جدية هذه الدعوة المريضة !! وهو يتحدث ، عن (معادلة فكرية) بين الاسلام والاشتراكية، وكأنهما

نقيضان !! مع انه ، لدى الفهم الديني الصحيح ، الذي لا يملكه الصادق ، الاسلام ديمقراطي اشتراكي ، بينما شريعته الماضية ، ليست ديمقراطية ، وليست اشتراكية ، (وقد بينا ذلك في مقدمة الجزء الاول من هذا الكتاب) ..

ويتحدث الترابي ايضا ، وهو والصادق فرسا رهان في هذا المضمار ، عن (المنهج الاسلامي) وكأنه احد شروط المصالحة الوطنية ، فقد قال في التحقيق الصحفي معه بجريدة الايام بتاريخ ٢١/٨/١٩٧٨ : (لا يتعسر على الاخوان ابدا ان يعملوا افرادا في اطار قومي اذا كانت اهدافه تتوخى المنهج الاسلامي الذي يرفض الارتماء في احضان الفكر الغازي ، ويرفض الركود الى الفكر الديني التقليدي) والترابي ، في ذلك ، ليس اقل قدرا في التمويه والتعمية من الصادق ، فهو لم يقدم لنا صورة لهذا (المنهج الاسلامي) .. اي صورة !! ولكنه ، بالطبع يقصد فكرة الاخوان المسلمين .. (وقد بينا في الجزء الاول من هذا الكتاب مدى ضعفها في التوحيد ، وتناقضها مع مراد الدين ، وروح العصر) . وفي الحقيقة انه (لا يتعسر على الاخوان ابدا ان يعملوا افرادا) في اى اطار سلطة يرون ان باستطاعتهم احتواءها عن طريق المشاركة فيها .. الم يشتركوا في حكومة اكتوبر الاولى التي ضمت شيوعيين ومسيحيين ، متناقضين اشد التناقض ، مع ما يدعون الدعوة اليه من تحكيم الشريعة .. اذ يقرر مفكروهم ـ كسيد قطب ـ ان الانظمة التي تقوم في البلاد التي تسمى (اسلامية) اليوم انظمة جاهلية لانها لا تحكم بما انزل الله (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) ـ كما رأينا في الجزء الثاني من هذا الكتاب . واشار الترابي ، في كلمته بجريدة الايام بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٧ الى برنامج الولاية الثانية للرئيس نميري بأنه (رسم المعالم

والتزم الاسلام بوجه حاسم) !! وهنا يريد الترابى (توريط) نظام مايو للالتزام بالصورة الشائهة التى يعرفها هو للاسلام، والتى ليس لها من الاسلام الا الاسم . فان برنامج الولاية الثانية بصورته التقدمية لا يمكن ان يعنى ما يعنى الترابى من الاسلام ، وقد قال الرئيس نميرى فى ذلك البرنامج : (تاسعا - سأحرص على ازالة المنكرات ومحو آثارها وسوف لا امكن احدا من التظاهر بها ، ومن اظهر من ذلك شيئا سأزجره ابلغ الزجر واعاقبه اشد العقوبة حسب ما يقتضيه الشرع أو الدستور أو القانون ...) وبرنامج الولاية الثانية انما هو ملتزم بالدستور الذى يقول فى المادة ٣٨ : (الناس فى جمهورية السودان الديمقراطية متساوون فى الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الاصل او العنصر او الموطن المحلى او الجنس او اللغة او الدين) فهو لا يمكن ان يعنى الدستور الطائفى الذى يدعو له الترابى .. ومحضر مداولات اللجنة القومية للدستور - المجلد الثانى يحدثنا عن فهم الترابى للاسلام، فيقول : (السيد فيليب عباس غبوش - سؤالى يا سيدى الرئيس هو نفس السؤال الذى سأله زميلى قبل حين ، فقط هذا الكلام بالعكس ، فهل من الممكن ان يختار فى الدولة ، فى اطار الدولة بالذات ، رجل غير مسلم ليكون رئيسا للدولة ؟؟

الدكتور حسن الترابى - لا يا سيدى الرئيس) !! هذه صورة الدستور الطائفى التى يريدها الترابى للدولة .. وهى بلا شك ، ليست ما يعنى الرئيس نميرى فى برنامج ولايته الثانية ... فان مثل هذا الفهم ، الى جانب انه مناف لمراد الدين بالحياة المعاصرة فهو ايضا يشكل تهديدا للوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب ، ونذيرا بعودة الحرب الاهلية بينهما مرة اخرى !!

والصادق والترابى ، بذلك ، انما يريدان ان يبدوا وكأنهما

يمثلان الاسلام ، وان يبدو نظام مايو وكأنه يريد ان يعدل سياساته ليلحق بدعوتهما للاسلام ، كما عبر الصادق حين ذكر (ان المعارضة كانت تتجه اتجاها إسلاميا وبعد اعوام من قيامه ظهرت دلائل اتجاه اسلامي فى النظام) !! والحقيقة ان الصادق والترابى لا يعنيان ما يدعيان من الاسلام ، على الاطلاق ، فهما يعيشان فى تناقض منكر مع الدين ، ويمارسان خروجا صريحا عنه !! اقله انهما قد حرضا على الفتنة ، وتسببا فى اقتتال وموت المسلمين ، وورد ("كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه ، وان يظن به ظن السوء) بل ان الصادق ، والترابى ، ليشكلان معوقا من المعوقات الاساسية للبعث الاسلامي الصحيح فى هذه البلاد ، وذلك بتزييفهما الدين ، وبتضليلهما الشعب عنه ، وباستغلالهما اياه ، اسوأ الاستغلال ، فى الاغراض السياسية ..

لجنة تعديل القوانين ومخطط الاحتواء

واشار الصادق ، فى محاضرته تلك ، الى لجنة تعديل القوانين لتتناسب مع الشريعة الاسلامية ، وذلك حين ذكر من ضمن ما اسماه (برنامج المصالحة) : (الاصلاح القانوني دعمت لجنة مراجعة القوانين التى عينت قبل الدخول فى مشروع المصالحة) .. وهذا يؤكد حرص الصادق الشديد على المشاركة فى هذه اللجنة كأداة (لتوريط) النظام فيما اسماه ، زيفا ، (اسلامية التشريع) .. حسب مخطط الاحتواء ، فان هذه اللجنة انما يتخذها الصادق والترابى (مفرخا) لمشروعات قوانين ، او مشروعات تعديل قوانين ، تحمل الصبغة الاسلامية المزيفة ، لتعرض على مجلس الشعب ، حيث تقوم عناصرهما ،

هناك ، بعملية استقطاب النواب حولها ، باسم (تحكيم الاسلام) ، او (تطبيق الشريعة الاسلامية فى اوضاعنا القانونية) كما كان موضوع محاضرة الترابى • حول اللجنة • بجامعة الخرطوم فى ديسمبر ١٩٧٧ — وذلك عن طريق اثارة العاطفة الدينية • وفى جو من الارهاب الدينى على الخصوم السياسيين ، وسط حملة دعائية واسعة ، من اجهزة التوجيه والاعلام التى يحتوونها ، وبممارسة ضغوط مركزة من الاتحادات والنقابات التى يسيطرون عليها ، ومن المؤسسات الدينية • والشخصيات الدينية التى تمالئهم ، وبتحريك الشارع ، وجمهور المساجد • وبارسال الوفود والبرقيات !! كما رأينا فى حملة حل الحزب الشيوعى • وفى حملة الدستور الاسلامى (المزيف) قبل ثورة مايو ••

لقد قلنا رأينا فى لجنة تعديل القوانين فور تكوينها ، وذلك فى كتابنا (الشريعة الاسلامية تتعارض مع الدستور الاسلامى) ، الذى تناولنا فيه قضية تطوير التشريع الاسلامى ••• كما قلنا رأينا فى اول انجازاتها • وهو مشروع قانون حظر الخمر ، وذلك فى كتابنا (لجنة تعديل القوانين لن تفلح الا فى خلق بلبلة) ••• وقد اعلنت اللجنة عن فشلها الذريع فى باكورة اعمالها حين (وضعت) لمن يدان بتعاطى الخمر عقوبة الجلد ، او عقوبة السجن ، او عقوبة الغرامة ، او جميع هذه العقوبات ، او بعضها !! فاعتبرت اللجنة ان عقوبة الخمر تعزير وليس حداً !! اى إنها عقوبة متروك للقاضى تقديرها حسب حالة المجرم ، وحسب ظروف الجريمة •• فعطلت اللجنة ، بذلك ، (حداً) من حدود الله تعالى ، هو حد الخمر ، الثابت بالسنة المطهرة ، وبأقوال ، واعمال الخلفاء الراشدين ، والصحابة ، والتابعين ، وجمهور الفقهاء ، وهو اربعون جلدة • فاللجنة عطلت الحد بوضع عقوبات بديلة له •• وقد حمل الترابى ، عضو اللجنة ، رأى اللجنة ، واخذ ينافح عنه فى

بضراوة ، فى محاضرته بجامعة الخرطوم فى ديسمبر ١٩٧٧ :
(اخرجنا حولها كتابنا "الترابى يخرج عن الشريعة باسم تحكيم الشريعة") ، كما اخذ يقرظ لجنته ، مدعيا انها ستحقق (الدين الاتم) بقوله ، وهو يتحدث عن فترة الانتقال التى سيتم بعدها تطبيق قانون حظر الخمر (ثم تسامحنا فاذنا باجل ثان ، واجل ثالث ، حتى اصبح القانون يبيح ان تكون فترة الانتقال عامين اثنين ، من بدء تطبيق القانون . ولربما لا يبتدىء القانون الا بعد بضعة اشهر ، فبيننا اذن وبين قيام الدين الاتم اكثر من عامين) !! وهكذا اخذت اللجنة توارى فشلها بتزييف الشريعة نفسها .. ولكن !! لأن الصادق والترابى انما يخططان لاتخاذها مطية لاحتواء السلطة فانهما شديدا الحرص على بقائها (كمفرخ) للصور الشائهة من الدين التى يستغلانها فى تنفيذ مخطط الاحتواء !! ها هو حافظ الشيخ ، احد نواب مجلس الشعب من الاخوان المسلمين ، يستعجل منجزات اللجنة لتصل الى مجلس الشعب بصورة تدعو للريبة .. فيقول فى جلسة المجلس يوم ١٩٧٨/١٢/١٢ :

(بالنسبة للجنة التى اشار اليها السيد الرئيس فى خطابه ، لجنة مراجعة القوانين لتتناسب مع الشريعة الاسلامية فقد اعدت هذه اللجنة العديد من مشروعات القوانين ولكنها لم تصل الى هذا المجلس حتى الآن . واكاد اقول انها لم تجتز مجلس الوزراء حتى الآن . ولا بد ان يبين لنا السيد النائب العام الدواعى التى تؤخر تقديم هذه القوانين وقد فرغت منها اللجنة التنفيذية التى يتولى هو رئاستها من وقت طويل) !!
انظر الى هذه الاهمية المريبة التى يعلقها تنظيم الاخوان المسلمين على هذه اللجنة !! وانظر الى هذا الاتهام الضاغط لمجلس الوزراء ، وللنائب العام !! كأنه يسائلهما عن تأخير

تقديم مشروعات قوانين (اسلامية) للمجلس !! هذا هو اسلوب الاخوان المسلمين فى (توريط) المسئولين فى مخططهم لفرض جو من الارهاب باسم الدين !!

الاخوان المسلمون ومجلس الشعب :

وعمل الاخوان المسلمين ، من داخل مجلس الشعب ، الذى تذاع جلساته يوميا على الشعب ، انما يمثل احد اركان مخططهم لكسب الرأى العام السودانى ، عن طريق تبنى القضايا ذات الاثارة الخاصة للظهور بمظهر الحرص على مصالح المواطنين .. ومن جهة اخرى فانهم ، بذلك ، انما يبذرون بذور التشكيك فى سياسة الدولة وذلك لاضعاف رصيدها الشعبى من داخل اجهزتها ، مع الاحتفاظ بمظهر شكلى من الولاء لها ، تنفيذا لمخطط الاحتواء .. ونقدم هنا مثلين لسلوك نواب الاخوان المسلمين داخل مجلس الشعب ، هما يس عمر الامام ، وعلى عثمان محمد طه ، للتدليل على ما ذهبنا اليه من ان عمل الاخوان المسلمين ، من داخل هذا المجلس ، انما هو مقصود به الى احداث آثار مخططة خارج المجلس ..

ها هو السيد يس عمر الامام يقول ، فى تعليقه على اتفاقية بين الدولة وبعض الاطراف الاجنبية ، على قرض بالفائدة ، فى جلسة المجلس بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٧٨ : (اولا اعتقد انه يتضح للناس من هذه الاتفاقية لماذا حرم الله الربا ، ولا اريد ان يقال لى انك وافقت على اتفاقية وكان فيها ربا ، لكن حتى الحرام ذاتو خشوم بيوت) !! راجع محضر هذه الجلسة — ٢٦ أبريل هذا القول ، لاحد كبار زعماء الاخوان المسلمين انما يدل ، دلالة واضحة ، على عدم جدية هذا التنظيم فى الدعوة الدينية ، كما

يدل على النزوع الى الاثارة ، واصطناع الحرص على المصلحة العامة .. فهو اولا يعترف بانه وافق على بعض اتفاقيات سابقة كان فيها ربا !! ذلك مع اقراره بتحريم الربا !! واعتراضه هنا ، ليس على العملية الربوية نفسها ، وانما على نسبة الفائدة الكبيرة فى هذه الاتفاقية .. فحرمة الربا ، عنده (خشوم بيوت) يعنى انها تتفاوت حسب نسبة الفائدة .. فمن الربا عنده ما يقبل ، ومنه ما يرفض ، (خشوم بيوت) !!

هكذا يستخف هذا الرجل ، ويستهتر ، بحكم من احكام الاسلام الصريحة ، القاطعة ، بلا ادنى مسكة من ورع ، حتى انه ليهوى الى هذا الدرك السحيق من الحديث السوقى المسف (الحرام ذاتو خشوم بيوت) !!

فقد اغلظ الله النذارة ، وشدد النكير ، على اكل الربا ، بصورة لا تذر ادنى لبس حول امر تحريمه ، كثيره ، وقليله على سواء بسواء .. فقال فى آية الربا : (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا ، ان كنتم مؤمنين * فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ، ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم ، لا تظلمون ولا تظلمون ..) ... وجاء فى تفسير (ابن كثير) ـ الجزء الاول ـ : (عن ابن عباس قال : آخر ما نزل على رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، آية الربا) ... وبذلك نزلت آية الربا هذه ناسخة لسائر آيات الربا الاخرى ، فحرمت الربا ، اكثره ، وايسره .. وجاء فى هذا التفسير : (ثم قال تعالى " وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم ، لا تظلمون " اى بأخذ الزيادة ، " ولا تظلمون " اى بوضع رؤوس الاموال ايضا ، بل لكم ما بذلتم من غير زيادة عليه ، ولا نقص منه) وفى هذا تحديد قاطع لتحريم اى زيادة ربوية ، مهما قلت ، على رأس المال .. وجاء فى هذا التفسير ايضا : (خطب رسول الله ، صلى الله

عليه وسلم ، فى حجة الوداع ، فقال : " الا ان كل ربا فى الجاهلية موضوع عنكم كله ، لكم رؤوس اموالكم ، لا تظلمون ، ولا تظلمون ، واول ربا موضوع ربا العباس بن عبد المطلب ، موضوع كله " (!) هذا لتأكيد تحريم الربا كله ، اكثره ، وايسره ... ويمضى هذا التفسير فى هذا التأكيد ليقول : (قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : " الربا سبعون جزءا ، ايسرها ان ينكح الرجل امه (!) ") هذا ليصرف ، صرفا تاما ، وينفر تنفيرا شديدا ، عن ايسر الربا !!

ومع ذلك يقول احد زعماء الاخوان المسلمين عن حرمة الربا (الحرام ذاتو خشوم بيوت (!) ... تتفاوت حرمته حسب نسبة فائدته ، حتى انها ، عنده ، لترفع تماما عند نسبة معينة من الفائدة !! وفى الحقيقة ان مثل هذا الاستهتار بحرمات الاسلام ، وهذه الجرأة على الخروج عن احكام الاسلام ، لهى السمة الغالبة على زعماء هذا التنظيم .. الم يفت الدكتور الترابى بجواز الاقتراض الربوى شرعا ؟؟ بلى !! فانه قد قال ، فى محاضرته بجامعة الخرطوم ، فى ديسمبر ١٩٧٧ : (ولو ان السودان الجأته الضرورة الملحة الى ان يقترض ، ولو لم يجد الا موردا يقرضه بالربا عندئذ نطبق الاسلام ، وواحد من مبادىء الاسلام يقوم على طريق الضرورة وذلك امر تقديرى نقدره ان شاء الله ..) !! وقال ايضا : (بالطبع يحدثنى الناس ان السودان يتعامل بالربا مع الدول الاجنبية وبالطبع هذه ضرورات) !! قال الترابى هذا بغير سند شرعى ، وهو يعلم ان الضرورة الملجئة فى الشريعة انما هى حالة الاشراف على الموت ..

وها هو على عثمان محمد طه يقدم اقتراحا فى جلسة المجلس يوم ١٩٧٨/٦/١٩ من شأنه ، لو قدر له ان يفوز ، ان يسقط الميزانية ، كما افتى النائب العام يومئذ .. ولكن العضو يصر على تقديمه قائلا : (اننى لا اهدف من هذا الاقتراح الى ان اسقط

الميزانية العامة) !! واستغرق نقاش الاقتراح جلستين ليومين ، أعطى فيهما العضو الفرصة كاملة لتوضيح وجهة نظره .. ورد عليه رائد المجلس ، ووزير التخطيط ، ورئيس لجنة الاقتصاد والخطة والموازنة ، بما يفند الاسباب التى ابداها لتقديم الاقتراح .. وعند التصويت على الاقتراح ، طلب رئيس المجلس من العضو قراءة اقتراحه بصورة موجزة ، كما تنص لائحة المجلس ، قبل اجراء التصويت عليه ، فأصر العضو على ان يقدم الاقتراح مع مسبباته بصورة مطولة ، واخيرا ، وعند تقيد رئيس المجلس باللائحة ، فى عدم اعطائه الفرصة لتقديم اقتراحه بصورة مطولة ، فى هذه المرحلة ، بعد ان اعطى الفرصة مرات ، من قبل ، لتوضيح اقتراحه ، وطرح مسبباته بصورة واسعة ، تلى اقتراحه ، واعلن فى نهايته سحبه احتجاجا ، كما ذكر ، على عدم اعطائه فرصة كافية لتوضيح اقتراحه !! فرفض رئيس المجلس سحب الاقتراح لهذا السبب الذى ابداه العضو .. ولقد كان لا يزال يملك حق سحب اقتراحه لسبب آخر ، كاقتناعه بما تلقاه من ردود ، أو لانه لا يريد اسقاط الميزانية ، كما زعم !! وعند اجراء عملية التصويت صوت العضو ضد اقتراحه ، وسقط الاقتراح بما يشبه الاجماع !! وهنا ابدى بعض الاعضاء استنكاره لهذا الموقف ، مشيرا الى عدم جدية العضو فى تقديم اقتراحه الذى استغرق نقاشه ، من زمن المجلس ، جلستين .. فليس هناك عرف برلمانى ، يحترمه العقل ، يمكن ان يقر ان يقف احد النواب ضد اقتراحه ، عند التصويت عليه ، وهو يملك فرصة سحبه قبلها لأسباب موضوعية .. ويبدو ، واضحا ان تصرف هذا العضو انما هو ، من اساسه ، قد قصد به خلق مادة للاثارة ، والظهور بمظهر المصادمة للنظام من جهة ، مع التظاهر بابداء حسن النية نحو الحكومة من جهة اخرى !! هذا !! وليس السلوك المجافى للتقاليد المرعية فى هذه المؤسسات ، وليس اسلوب المناورة و (التشكيك) من اخلاق الدين فى شىء !! ولقد وصف رائد

المجلس الدافع الذى دفع للاقتراح بأنه (التعجل للنقد والانتقاد ، والتعجل للتشكيك ..) !! راجع محضر جلستي ١٩ و ٢٠/٦/١٩٧٨ فانك واجد فيها رأى بعض اعضاء المجلس عن هذا الموقف الغريب، المريب !!

وكل عناصر (الجبهة الوطنية) انما تستغل مجلس الشعب كمنبر لعملها الدعائى وسط الشعب وفق مخططها لتقويض النظام !! فالدكتور عمر نور الدائم قد حاول ان ينقل كل محتويات كتاب الصادق (المصالحة الوطنية) نقلا يكاد يكون حرفيا ، فى جلسة المجلس يوم ٥/١٢/١٩٧٨ ، وذلك ليجد فرصته فى تضليل الشعب عن طريق تلك الجلسة المذاعة .. وقد رأينا حافظ الشيخ وهو (يضغط) لاستعجال عرض منجزات لجنة تعديل القوانين على المجلس لتحريك الشعب فى اتجاهها باسم تحكيم الشريعة تضليلا وتزييفا .

جامعة الخرطوم ومخطط الاخوان المسلمين لاحتواء السُلطة

سيطرة الاخوان المسلمين على قيادة الحركة الطلابية

يشكل الوسط الطلابى مركز الثقل لنشاط تنظيم الاخوان المسلمين ، فهذا التنظيم ، كما رأينا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب ، انما يعوزهم الوجود السياسى بين صفوف المواطنين ، مما اضطرهم الى التحالف مع الطائفية ، والعمل تحت مظلتها ، وفق مخطط واحد فى السعى للسلطة ، يتقاسمون معها ادوارها ، لا سيما انهم هم والطائفية على وحدة فى المنطلقات الفكرية .. وقد استطاع تنظيم الاخوان المسلمين ان يسيطر على اتحادات الطلاب فى المدارس ، والمعاهد ، والجامعات ، وان يستغل ، عن طريق هذه الاتحادات ، الحركة الطلابية فى خدمة المخططات

السياسية للطائفية ، كما حدث في شعبان ، وقد اوكلت (الجبهة الوطنية) ، كما رأيناه امر (تحريك) الطلاب للاخوان المسلمين ، وذلك عند توزيع الادوار بين عناصرها في مواجهاتها لنظام مايو .. كيف استطاع الاخوان المسلمون السيطرة على قيادة الحركة الطلابية بهذه الصورة ؟؟ هذا ما سنحلله هنا ..

يبدأ احتواء الاخوان المسلمين للحركة الطلابية منذ المدرسة الثانوية العليا .. وتأخذ عملية الاحتواء شكلين : تجنيد بعض الطلاب كأعضاء ملتزمين في التنظيم ، وتكتيل بقية الطلاب حول حركتهم نحو قيادة اتحاداتهم .. ويعتمد الاخوان المسلمون في ذلك على العوامل الاتية :

١) الظهور بمظهر الجماعة المتمسكة بالدين لاستقطاب عناصر الطلاب ذات النزعات الدينية ..

٢) يشرف على حركة الاخوان المسلمين بالمدارس معلمون من الاخوان المسلمين ويتعاطف معهم المعلمون ذوو الاختصاصات الدينية كمعلمي الدين ، واللغة العربية ..

٣) يتبنى الاخوان المسلمون قضايا الطلاب في نزاعاتهم مع ادارات المدارس ..

٤) افتعال المصادمات مع ادارات المدارس ، والسلطة ، للظهور بمظهر البطولة الذي يثير اعجاب الطلاب في هذه المرحلة من العمر التي يغلب عليها روح التمرد ، والرفض للسلطة ، في كل اشكالها ..

٥) بروز الاخوان المسلمين كبديل للشيوعيين ، مما يكسبهم تأييد سائر الطلاب المناوئين للشيوعيين ..

٦) فرض صور الارهاب على الطلاب من عنف ، وتشهير ..

٧) السيطرة على المساجد ، وكل المناشط ذات الصبغة الدينية فى المدارس ، كالجمعيات ، والجرائد الحائطية ..

٨) وجودهم التنظيمى فى الوسط الطلابى غير المنتمى تنظيميا يعطيهم فعالية الحركة ، والتأثير ..

٩) تمجيد رشائهم وابرازهم فى صورة نضالية ..

١٠) دعوة زعمائهم واشياعهم ليخاطبوا الطلاب بما يرسخ اقدامهم فى الوسط الطلابى .

هذه هى العوامل التى تهىء لتنظيم الاخوان المسلمين الظروف لقيادة الحركة الطلابية فى المدارس .. وهى نفسها العوامل التى يستغلها هذا التنظيم لمصلحته ، الى ابعد حد ، فى المعاهد والجامعات .. مع الاخذ فى الاعتبار ان هذه العوامل انما تتجسد فى المؤسسات التعليمية العليا بقدر ما يتاح فيها للطلاب من حرية التعبير ، والحركة ..

وسنرصد ، فيما يلى ، مواقف تنظيم الاخوان المسلمين فى جامعة الخرطوم ، كنموذج للمؤسسات التعليمية العليا ، وذلك من التاريخ القريب ، فى هذه الجامعة ، التى يديرون ، عن طريقها ، العمل التنظيمى فى المدارس ، والمعاهد ، والجامعات الاخرى ..

- صور الوصاية على الطلاب :

أ - استطاع الاخوان المسلمون السيطرة على الاتحاد بعد تعديل اسلوب الانتخاب ، من (التمثيل النسبى) ، الى (الحر المباشر) ، عن طريق استفتاء الجمعية العمومية للطلاب .. فانفرد بذلك تنظيمهم بالاتحاد ، وتنكر لبقية التنظيمات الاخرى .. وصاروا يردون مذكرات التنظيمات الاخرى التى ترفع لهم ، بحجة

انهم لا يعترفون بالتنظيمات السياسية ، رغم وعودهم التى ينشرونها فى برامجهم الانتخابية وعلى رأسها الاعتراف بالحقوق السياسية للتنظيمات .. وبانفراد الاخوان بالاتحاد صارت كل امكانيات الطلاب هى امكانيات الاخوان .. واستطاعوا بذلك ممارسة الوصاية على حركة الطلاب ، فلم يسمحوا بقيام (الجمعيات الفكرية) ، التى كانت قائمة قبلا ، وفقدت التنظيمات بذلك فرصتها فى استعمال (دار الطلاب) والقاعات المختلفة لمزاولة نشاطها ، واصبحت كل هذه الاماكن حكرا للاخوان المسلمين وحدهم ، مما اضطر تلك التنظيمات ان تركز كل نشاطها من جرائد ، ومعارض ، ومحاضرات ، واركان نقاش فى (قهوة النشاط) التى فشل الاخوان فى ضمها لمملكتهم ..

ب — ونسبة لاحتكار كل الامكانات ، والوسائل ، فى الجامعة بواسطة تنظيم (الاخوان) كانت لا تكاد تسمع فى المواسم الثقافية ، و المحاضرات ، والندوات التى ينظمها الاتحاد ، غير الفكر الطائفى ، السلفى ، يستجلب له السلفيون ، والرجعيون من خارج الجامعة ، ومن خارج السودان احيانا .. مما يجسد ابشع صور الوصاية على عقول الطلاب فى محاولة يائسة لتوجيه ثقافتهم واهتماماتهم الوجهة التى يريدها تنظيم الاخوان المسلمين ..

ج — ولقد بلغت وصايتهم على الطلاب حدا جعلهم يحددون لهم ما يقرأون ، بعد ان استطاعوا ان يحددوا لهم ما يسمعون ، فامتدت ايديهم لتخرج بعض الكتب وتبعدها من (دار الكتب) بالجامعة بحجة انها كتب الحادية تضر بعقول الطلاب .. فهم بذلك انما يقولون لقد قرأنا تلك الكتب ولاننا محصنون لم تضرنا ولكنا نخشى على بقية الطلاب بالجامعة .. فأى وصاية اسوأ من هذه ؟؟ !! ....

٣ ـ صور الاحتواء الطلاب

ابرز صور الاحتواء للطلاب التى يمارسها الاخوان المسلمون هى ظهورهم بمظهر المصادمة البطولية للادارة ، وللسلطة ـ كما سنرى بعد قليل . كما انهم ، فى هذه الاتجاهات الاحتوائية ، يتقدمون ، قبيل الانتخابات ، ببرنامج براق من الوعود المطلبية ، والسياسية ، التى لا يعنون من ورائها سوى السعى لكسب اصوات الطلاب ، بكل الوسائل ، مهما بدت متهافتة ، وكاذبة ، ومتناقضة ، اشد التناقض ، مع دعاويهم الدينية .. وفى مثل تلك الايام يقيمون المعارض التى يتظاهرون فيها بالمواقف البطولية ، والتاريخ النضالى ، ويمارسون ، فى الندوات ، والمحاضرات (الانتخابية) ، اسوأ صنوف التهريج السياسى ، والعمل الدعائى ..

وفى هذا الاتجاه المتهافت لاحتواء الطلاب يسعون لتبنى كل النشاطات الفنية فى الجامعة ، وذلك للظهور بمظهر (متحرر) يرضى الطلاب ، حتى ان اتحادهم ليقوم بالاشراف على الحفلات الفنائية التى تقدمها الجمعيات ، ويصرف عليها من مخصصاته المالية بسخاء ..

ومن هذه الوعود البراقة الكاذبة التى يتملقون بها عواطف الطلاب ما ورد فى البرنامج الانتخابى للاتجاه الاسلامى فى دورة ١٩٧٨/٧٧ (الصفحات ٨ ، ٩ ، ١٠) ـ ومنها :

(١) العمل على اقامة مسرح على شاطىء النيل ..

٢) انشاء كافتيريا على النيل مجهزة بكل معدات الترفيه والترويح لكل الطلاب (لاحظ عبارة "بكل معدات الترفيه والترويح" المعممة التى يمكن ان تضم كل وسيلة ترفيه مهما خالفت الشريعة)

٣) اقامة كول بكس في وحدات الجامعة المختلفة حتى يسهل للطلاب الاتصال بذويهم وهو مشروع جاهز وفي طور التنفيذ .

٤) العمل على امتداد الدار وتوسيعها ونقل النشاط الطلابي اليها .

٥) مشروع النشاط الكبير .. سيسمى الاتحاد باذن الله لتحديث النشاط وتطويره بطريقة ترضي طموح الطلاب وليكون قاعة ضخمة تعكس فيها التنظيمات الطلابية نشاطاتها وسيكون النشاط المنبر والصوت المعبر عن تطلعات الامة باذن الله والمرآة الصادقة للفكر الجامعي ومكانا للراحة والاستجمام . (الملاحظ ان اتحاد الاخوان المسلمين هذا لم يأت بكرسي واحد جديد لجلوس الطلاب دع عنك ان يكون " مكانا للراحة والاستجمام ")

وفيما يتعلق بداخلية الطالبات جاء من هذه الوعـــود البراقة الكاذبة قولهم :

(١ ـ العمل على ان تكون الزيارة طوال الاربع والعشرين ساعة .

٢ ـ العمل على سحب الحرس الجامعي من الداخليات)

انتهى .

فالى جانب ما في هذين الوعدين من اللامعقولية ، اذ لا يزال الحرس الجامعي قائما على داخلية الطالبات ، والطلاب ، وعلى كل مرافق الجامعة ، فانه دلالة واضحة على استعـــداد الاخوان المسلمين بالتضحية ، وببساطة شديدة ، بكل دعاويهم الدينية لتحكيم الشريعة ، في سبيل كسب اصوات الطلاب والطالبات في الانتخابات ... والا فكيف يجوز لهم الوعد باتاحة زيارة داخلية الطالبات في الساعة الثانية صباحا مثلا ؟؟

٣- صور لأعمال العنف مع الخصوم :

أ ــ اعلن اتحادهم عام ١٩٧٥ مقاطعة امتحانات الملاحق، فلما لم تستجب القاعدة الطلابية لهذا القرار، وجلست للامتحان، دخلوا قاعة الامتحانات ومزقوا الاوراق فى وجه الممتحنين، من زملائهم !! وقد بارك اتحادهم، فى منشور له، هذا العمل !!

ب ــ قاموا بتحطيم معرض فرع الاتحاد الاشتراكى بالجامعة حول الوحدة الوطنية، واعتدوا على اعضاء الفرع بالضرب.

ج ــ اعتدوا، وهم مسلحون بالسيخ وارجل الكراسى، على ندوة لرابطة الفكر الجمهورى، بداخليات البركس، وذلك عام ١٩٧٦، فصدهم الاخوان الجمهوريون، بصورة حاسمة، وقد كان ذلك بأن جردوهم من سلاحهم ..

د ــ وتمددت حوادث اعتداءاتهم الفردية على مخالفيهم فى الرأى، كالاعتداء على طالب من (الجبهة الديمقراطية) بداخلية شمبات، وعلى احد طلبة كلية الطب بحجرته، وعلى احد الاخوان الجمهوريين وهو يقود ركن نقاش، قبيل الانتخابات الاخيرة ..

هـ ــ ومن اعمال العنف الكبيرة التى قاموا بها مؤخرا هجومهم على (كافتيريا) النيل الازرق، فى وقت متأخر من الليل، وتحطيمها بحجة انه يقام فيها الرقص وتقدم الخمور !!

و ــ احتلوا مؤخرا مبنى شعبة من شعب الاقتصاد، بقيادة رئيس الإتحاد نفسه، بحجة حل ازمة السكن !!

٤ _ صور المصادمة للسلطة :

وكان اسلوب الاخوان المسلمين فى مصادمة السلطة مثلا بليغا للاسفاف ، والتهريج ، اللذين لا يليقان بطالب جامعى .. فكان خطيبهم (ابن عمر) يردد (سترمط رقبة نميرى بمصران جعفر بخيت) !! وظلوا يقودون الحركة الطلابية ، من معركة خاسرة ، الى معركة خاسرة ، بخلق هذا الجو من الاسفاف ، والتهريج ، الذى لا يترك فرصة للتفكير والحوار .. فعندما ادعوا العمل على قلب نظام الحكم فى شعبان جلبوا الخطباء من جهلة السياسيين ، مثل آدم عبد القادر ، ومضوى محمد احمد ، ليحدث الطلاب عن ان (مايو فى العيش ما كويس) ومحمود برات الذى قال (ان الديمقراطية والاشتراكية كفر) ... ثم جمعوا الطلاب ، وخاطبهم رئيس الاتحاد (احمد عثمان مكى) مناديا (بحكومة " لا اله الا الله " ، حكومة وطنية من عناصر غير حزبية ولم تتلوث بمايو) .. وكان ذلك قصارى ما عندهم عن فكرة التغيير .. وقاد الاخوان المسلمون تعبئة الطلاب ، وهم يهتفون بمكبرات الصوت (سقطت سقطت سلطة مايو) ، ولكن المظاهرة سرعان ما تفرقت عند مواجهة الغاز المسيل للدموع !! الى هذا المستوى من الاسفاف ، والتهريج ، هبط تنظيم الاخوان المسلمين بالحركة الطلابية ... اكثر من ذلك !! فقد قرر رئيس اتحادهم منع رئيس الدولة من افتتاح معرض كلية الطب !! فعرضوا الحركة الطلابية للامتهان ، بعد ان تم الافتتاح الرسمى كما هو مخطط له .

ان مواقف الاخوان المسلمين فى مصادمة النظام ، تنفيذا لمخطط (الجبهة الوطنية) بخلق جو من الاضطرابات فى البلاد ،

انما جرّ على الحياة الجامعية ، وبصورة مبررة ، كثيراً من صـور التقييد للحريات ، كالاعتقالات ، وتعطيل نشاط التنظيمات السياسية ، واغلاق الجامعة ... مع ان تلك المصادمات المفتعلة لم تمد بطائل ، على الاطلاق ، وانما وضعت الحركة الطلابية في موضع الاستخفاف امام الشعب .. ثم ان هذه الممارسات التي (يورط) فيها الاخوان المسلمون الطلاب ، انما تضر بقضية التربية ، ابلغ الضرر .. كما ان تسخير الاخوان المسلمين للحركة الطلابية لمصلحة المخططات الطائفية خارج الجامعة ، انما عطل الطالب الجامعي عن دوره الاساسي في قيادة الحركة الفكرية ، وفي الاصلاح الاجتماعي في البلاد ..

ومن التناقضات التي يمارسها الاخوان المسلمون بالجامعة موقفهم من الاختلاط بين الطلاب والطالبات ... فبينما تدعـو اسس فكرتهم ، كما رأينا في مقدمة الجزء الاول من هذا الكتاب ، الى عدم الاختلاط ، فانهم هم يمارسون بالجامعة الاختلاط بصورة طبيعية في الدراسة ، وفي كل نشاطات الجامعة ، ويرشحون الطالبات من تنظيمهم لعضوية الاتحاد (لكنهم تظاهرا بالمظهر الاسلامـي الزائف لا يظهرون صور مرشحاتهم على اوراق الدعاية الانتخابيـة اسوة ببقية المرشحين من الطلاب !!) .. ويضم المجلس الاربعيني اليوم عضوية نسائية من تنظيمهم تجتمع مختلطة مع بقية الاعضاء !! وقد خرجت عقب الانتخابات الاخيرة مظاهرة للاخوات المسلمـات تجوب الشوارع بالهتاف !!

جامعة الخرطوم ومخطط الصادق ، والترابي ، لاحتواء السلطة :

وتشكل جامعة الخرطوم ركنا هاما من اركان مخطط الصادق ، والترابي ، لاحتواء السلطة .. فحرص الاخوان المسلمين على السيطرة على اتحادها انما هو لاستخدامه كعامل ضغط على السلطـة ،

و (كرت) مساومة لكسب مواقع النفوذ فيها ، بغية احتوائهـــا ..
اذ ان الجامعة تمثل قيادة الحركة الطلابية فى البلاد ، والحركة الطلابية والحركة العمالية انما تشكلان عنصرى ضغط على السلطة فى اى بلد .. ولذلك حرص الاخوان المسلمون ،ايضا ، علـــى احتواء اهم مراكز ثقل الحركة العمالية ـ وهو نقابة عمال السكـــة الحديد ، كما اسفرت عن ذلك نتيجة الانتخابات الاخيرة ..

ولذلك يدعى الترابى ان تنظيم الاخوان المسلمين بالجامعة (الاتجاه الاسلامى) يتمتع باستقلال الحركة عن تنظيم الاخـــوان المسلمين العام ، وذلك حتى يكسب له شرعية الحركة ، خارج اطار المصالحة الوطنية ، لتشكيل الضغط على السلطة .. فلما ســئل ، فى التحقيق الصحفى معه بجريدة الايام بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٧٨ : (ما مدى صحة الحديث حول اختلاف الاخوان فى المصالحـــة ، والمشاركة ، وبالتحديد اود ان اسأل عن " الاتجاه الاسلامى " بجامعة الخرطوم ؟؟) قال الترابى : (اما الاتجاه الاسلامـــى بالجامعة فهو تاريخيا يجمع الاخوان والطلاب الاسلاميين عامـــة .. وظل يشكل حركة موصولة بالحركة الاسلامية فكرا ، ولكنهـــا مستقلة حركة ، لان العمل فى مرحلة تربوية ينبغى الا ينصب فـــى قالب جامد يموق البحث الفكرى والاجتهاد السياسى) .. فالترابى اراد ، بذلك ، ان يبرر بقية المعارضة التى يمارسها تنظيم الاخوان المسلمين بالجامعة للنظام ، بغية الاحتفاظ بتأييد الطلاب الذيـــن عودوهم على معارضة النظام على طول المدى ، وعدم ترك مجال المعارضة للشيوعيين وحدهم خوف ان يكتسبوا الحركة الطلابية الى جانبهم .. وكيف يجوز على احد الادعاء بأن تنظيم الاخوان المسلمين بالجامعة كان مستقلا ، فى حركته ، عن التنظيم العـــام للاخوان المسلمين ، وهو كما رأينا انما كان ، فى المواجـــهات مع السلطة ، ينفذ دوره الذى حددته له (الجبهة الوطنية) ،

تنفيذا دقيقا ، وهو (تحريك) الطلاب لمصادمة النظام ـ كما رأينا ؟؟ والترابى ، بذلك ، انما يطالب لتنظيم الاخوان المسلمين بالجامعة بنوع من الحركة غير مرتبط بالمصالحة الوطنية بحجة واهية هـى (ان العمل فى مرحلة تربوية ينبغى الا ينصب فى قالب جامد يعوق البحث الفكرى والاجتهاد السياسى) ((فالعمل فى هذه المرحلة التربوية انما يقتضى الالتزام الاخلاقى بالسياسات المعلنة كالمصالحة الوطنية .. ثم ((أى (بحث فكرى) وأى (اجتهاد سياسى) كان يمارسه تنظيم الاخوان المسلمين بالجامعة ؟؟ ومما يؤكد رؤية الصادق ، والترابى ، المشتركة لدور تنظيم الاخوان المسلمين فى الجامعة ، فى مخطط احتواء السلطة ، رأى الصادق فى انه قد (تمت انتخابات حرة نسبيا) ، فى جامعة الخرطوم ، مؤخرا ، وذلك فى كتابه (المصالحة الوطنية) ـ صفحة ١٥ .. فالصادق انما يعلق اهمية خاصة على نتيجة الانتخابات هذه ، مما يثير كثيرا من الريب ..

والترابى ، اذ يدعو الطلاب بالجامعة الى الدخول فى الاتحاد الاشتراكى بقوله : (ادخلوا فيه فنحن لا ننطوى على تدبير مكر ، ولا نخفى شيئا ونبدى شيئا ، ادخلوا فيه وغيروه ـ وبهذا الاخلاص يمكن ان نؤسس نظاما على اصالتنا الاسلامية) ، انما يكشف عن مخططه ، تماما ، لاحتواء النظام ريثما يتم تحويله الى نظام يسيطر عليه الاخوان المسلمون .. فهو لا يعنى (بالاصالة الاسلامية) غير دعوة الاخوان المسلمين ((وتدبير المكر ، واخفاء شىء وابداء شىء ، الذى ينطوى عليه الترابى هو الذى جعله يسارع الى نفيه عن نفسه !! (يكاد المريب يقول خذونى) !.! فاذا كان لا يدبر مكرا ، ولا يخفى شيئا ، ويبدى شيئا ، فلماذا لا يحل تنظيم الاخوان المسلمين فى الجامعة ، وغيرها ، طالما انه يدعو الطلاب ، بهذه الحرارة المفتعلة ، الى الاتحاد الاشتراكى كتنظيم واحد جامع ؟؟ ماذا لا يحل (الاتجاه الاسلامى) بالجامعة ليضمه لفرع الاتحاد

الاشتراكى بها ، حتى يكون منطقيا مع نفسه ، وهو احد مساعدى الامين العام للاتحاد الاشتراكى ؟؟ الحقيقة انه يريد بقاء تنظيم الاخوان المسلمين خارج الاتحاد الاشتراكى ليستخدمه كعامل ضغط ومساومة مع النظام ... اكثر من ذلك !! فانهم يريدون احتواء النظام دون ان يفرطوا فى احتواء الحركة الطلابية ، لان احتواء الحركة الطلابية هو صمام امانهم ، ورصيدهم السياسى فى مصالحتهم ومشاركتهم للنظام !!

بيان اتحاد الجامعة

والبيان الذى اصدره اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ، الذى يسيطر عليه الاخوان المسلمون ، تحت عنوان (فى الذكرى الثالثة والعشرين للاستقلال) ، بتاريخ يناير ١٩٧٩ ، انما يشير ، بوضوح ، الى الدور الذى يلعبه هذا التنظيم بالجامعة فى اطار المخطط الطائفى لاحتواء الشعب ، والسلطة ..

وقدم بيان الاخوان المسلمين هذا التقويم للحركة الوطنية : (ولدت الحركة الوطنية – مؤتمر الخريجين – لينة القناة ، هشة الجانب) ... (وقمة ادبنها فى عالم المجاهدات المنشورات ، وكلمات صحفية ملتهبة ، ومظاهرات ، وزيارات خفيفة للمعتقلات ، فكان طبيعيا ان يكون حظها فى مجابهة مشاكل ما بعد الاستقلال الفشل التام اذ أنها لدينة ضائعة لأب غير شرعى هو الاستعمار) !! هذا هو تقويم الاخوان المسلمين للحركة الوطنية !! والاخوان المسلمون هم آخر من يقدم هذا التقويم للحركة الوطنية ، فقد نعينا – نحن الاخوان الجمهوريين – على الحركة الوطنية – (حركة الاحزاب السياسية) – الذيلية للطائفية ، وانعدام

المذهبية ، وعزونا فشلها فى مجابهة مشاكل ما بعد الاستقلال الى تبعيتها للطائفية ، ولم يكن تنظيم الاخوان المسلمين ، وعلى طول المدى ، الا ذيلا للطائفية ، وذلك ، كما رأينا فى حملة الدستور الاسلامى المزيف قبل مايو ، وفى حوادث الجزيرة ابا عام ١٩٧٠ ، وفى الغزو الاجنبى عام ١٩٧٦ .. ثم رأينا ، فى اجزاء هذا الكتاب الثلاثة ، صورا غريبة من التناقضات ، والمفارقات للدين التى يتورط فيها هذا التنظيم ، مما يدل على الخواء الفكري ، وانعدام المذهبيه .. والحقيقة ان خطر الاخوان المسلمين على البلاد ، وعلى الدين ، انما هو اكبر بكثير من خطر الطائفية التقليدية .. فهو ، مثلهما ، جهل يستغل الدين فى الاغراض السياسية ، ولكنه جهل منظم ونشط ، يحتوى المنظمات والمؤسسات الحديثة ، ويضلل الشعب باثارة العاطفة الدينية ، ويفرض على الخصوم السياسيين الارهاب الدينى .. ثم ما هو رصيد الاخوان المسلمين النضالى فى الحركة السياسية فى بلادنا ؟ اليس هو الغزو الاجنبى الذى مولته دولة اجنبية ليفجع النساء والاطفال فى ذويهم من ابناء الوطن الواحد والدين الواحد ؟؟ وذهب البيان ليعبر عن النقد التقويضى لنظام مايو الذى يمارسه الاخوان المسلمون وفق مخطط الاحتواء .. وهو لا يرى لهذا النظام اية فضيلة .. فقال : (يطل علينا هذا العام وخريطة السياسة هى هذه ، يسودها القلق والاضطراب والتوجس ، ونحن ، معشر السودانيين ، نطمع من بعد ذلك ورغم كل ذلك فى الوحدة والاستقرار والسلام لنا ولمن حولنا . فماذا فعلنا من اجل الوحدة ؟؟ وماذا فعلنا من اجل السلام ؟؟) فالاخوان المسلمون ، هنا ، يغفلون ما حققه هذا النظام من وحدة وطنية بين الشمال والجنوب ، ومن سلام بعد حرب اهلية دامت سبعة عشر عاما !! ويمضى البيان ليتحدث عن المصالحة الوطنية ، وهو يشكك فى نوايا النظام نحوها بقوله : (وهل ما فعلناه من اجل الوحدة الوطنية ينهض للتحدى المذكور ولا يجعلها ترتد

الى اداة استقطاب سالبة تمتص القدرات ، وتحيّد الطاقات المصطرعة فتؤدى اما لسكون قاتل ، او لتشكّل مجهول الهوية ؟؟) ..

فالاخوان المسلمون يخشون من ان تتحول المصالحة الوطنية الى (اداة استقطاب) !! استقطاب عناصر (الجبهة الوطنية) الى نظام مايو !! ويسمى ذلك استقطابا سالبا !! ولكن !! ألم يدخل الاخوان المسلمون فى المصالحة الوطنية وهم يقسمون قسم الولاء لنظام مايو بمؤسساته ومواثيقه القائمة ؟؟ وعلى أى اساس يدعو مرشد الاخوان المسلمين العام الطلاب ، وجماهير الشعب للانخراط فى عضوية الاتحاد الاشتراكى ؟؟ البيان ، بذلك ، انما ذهب ليبرر بقاء الاخوان المسلمين ، بجانب دخولهم الى الاتحاد الاشتراكى ، فى تنظيم مستقل عنه ، حتى لا يكون الاتحاد الاشتراكى ، بالنسبة لهم ، (اداة استقطاب سالبة تمتص القدرات ، وتحيّد الطاقات المصطرعة) !! فى الحقيقة ان الاخوان المسلمين يريدون ان يظل تنظيمهم قائما حتى يشكلوا به عنصر ضغط على السلطة ، وهو يسيطر على الاتحادات ، والنقابات ، وذلك فى اطار مخطط الاحتواء للشعب ، وللنظام !!

ونادى البيان باحداث ثورة جديدة !! فقال : (فى يقيننا انه لا بد من يقظة جديدة ، وثورة سياسية تعقبها اخرى ادارية ، فثقافية وفنية ، ثورة تقضى على البيروقراطية واسبابها ، وروتين المكاتب ، ودول المدراء التى اصبحت امبراطوريات تحكمها الرشوة والمحسوبية ، واقلها التسيب والاهمال واللامبالاة ، وباطنها الابّهة والصرف دون حسيب) !! هذه الدعوة المظهرية للتغيير انما هى مقصود بها الى اظهار النظام بمظهر العجز عن الاصلاح ، فهو نفسه ، عندهم ، يحتاج الى ثورة !! ذلك ، وهم يطرحون انفسهم كبديل اصلاحى جاهز !! ولكنهم لم يقدموا شيئا من معالم تلك الثورات المتعاقبة : (ثورة سياسية تعقبها

اخرى ادارية ، فثقافية وفنية)) ((وهذا التمويه مقصود !! القصد هو استغلال بعض مظاهر الفساد ، هنا وهناك ، وهى مظاهر مردها الى ازمة اخلاقية عامة ، لكى يبرزوا هم كحملة انقاذ ((الخطير فى هذه الدعوة المريضة انها تتمسح بمسوح الاسلام ، وتنتحل شعار تحكيم الشريعة ((هذا مع ان الاخوان المسلمين يشكلون نقيضا صريحا للاسلام ، وتزييفا بشعا للشريعة كما رأينا من قتلهم ابناء وطنهم ، ودينهم ، فى سبيل السعى الى السلطة !!

ثم يدعى الاخوان المسلمون ، انكر دعاويهم ، على الاطلاق !! الا وهى دعوى الحرية ((فقد قالوا : ((والثورة التى نعنيها من اولى مقوماتها الحرية ، ودون الحرية لا بد من فتح المنافق ، وهل يعقل ان يتنفس بلد فى الخمس الاخير من القرن العشرين بقوة صحيفتين بل قل نشرتين الواحدة تغنى عن الاخرى ؟ ! وهل يمكن ان يحدث تجديد ثقافى وانتعاش فنى ورقى فكرى من خلال اذاعة وتلفاز مثقلتين بالللوائح وحبيبتى سياج وزلوى ؟؟) هكذا يريد الاخوان المسلمون ان يظهروا للشعب ، عامة ، وللمثقفين ، خاصة ، كدعاة للحرية ، منافحين عنها ، ومصادمين فى سبيلها ، وذلك فى اطار مخططهم لاحتواء الشعب ، ثم ليحصلوا ، من خلال هذه الدعوة المزيفة للحرية على مواقع نفوذ فى هذه الاجهزة الاعلامية !!

هذا والبيان انما هو صادر من تنظيم الاخوان المسلمين الذى يستغل موقعه فى جامعة الخرطوم ليمارس الضغط على السلطة ، وليحقق الكسب السياسى لدى الشعب ... فمتى كان تنظيم الاخوان المسلمين فى الجامعة منفصلا ، فى حركته السياسية ، عن تنظيم الاخوان المسلمين العام ؟؟ ولقد رأينا فى كتابنا هذا دور هذا التنظيم فى تحريك الطلاب لمعارضة النظام فى مخططات (الجبهة الوطنية) ، وعلى الاخص دورهم فى احداث شعبان ، وفى الغزو الاجنبى الاخير .

ان كل من له ادنى حظ من الوعى السياسى ليدرك مدى كبت الاخوان المسلمين للحريات ، واتجاهاتهم الارهابيــــة ، ووسائلهم غير الديمقراطية .. وحملة حل الحزب الشيوعى المفتعلة، قبل مايو ١٩٦٩، اول الدلائل على موقف هذا التنظيم المعادى للحريات ، المستهتر بحقوق المواطنين الاساسية . فقد استغلوا حادث معهد المعلمين الشهير، بأن اوّلوا اقوال احد الطلاب السيئة فى المرض النبوى الشريف ، فى محاضرة قدمتها احدى الاخوات المسلمات ، ليوحوا بأنها عمل منظم من الحــزب الشيوعى ضد الاسلام ، فخرجوا فى مظاهرات معبأة ، ومنظمة ، ومسلحة بالعصى ، وفروع الشجر، فأثاروا العواطف الدينية لدى المواطنين ، وذلك حتى يبدو حل الحزب الشيوعى كمطلب شعبى عاجل .. هذا مع ان حل الحزب الشيوعى كان مخططا مرسوما من مخططاتهم ، حتى ولو لم يقع ذلك الحادث ... قالت جريدة ((الميثاق)) الناطقة باسمهم يوم ١٩٦٥/١١/١٤ : ((ان حل الحزب الشيوعى المقيم فى السودان هوهدف رئيسى ودائم من اهدافنا وليس مقيدا بالازمة الراهنة)) !! فالاخوان المسلمون قــد اختلقوا تلك الازمة اختلاقا للوصول الى هذا الهدف ((الرئيسى والدائم)) !! واصدروا منشورا يحرض على الفتنة الدينيــة بصورة غير مسئولة ، وغير كريمة ، على الاطلاق !! ونشرتــه جريدة الميثاق يوم ١٩٦٥/١١/١٤ ، وعنوانه : ((يا اتباع محمد دافعوا عن رسولكم !!)) وقد اشارت الجريدة الى انه قـد : ((وزعت منه كميات كبيرة فى كل مساجد العاصمة عقب صلاة الجمعة)) !! ـ وفى هذا الجو من الاثارة الدينية ، والارهاب الدينى ، الذى حرك فيه الاخوان المسلمون العواطف الدينية بالخطب ، والمظاهرات ، والمنشورات ، قادوا جماهير الاحزاب الطائفيــة ، المعبأة لتحيط بالجمعية التأسيسية ، ولتمارس عليها الضغـوط الارهابية ، حتى تصدر قرارها بحل الحزب الشيوعى ، وطــرد

نوابه من الجمعية التأسيسيه .. ومن داخل الجمعية قاد الاخوان المسلمون حملة ضارية لاستقطاب النواب الى هذا القرار، فاشتركوا فى تقديم اقتراح تعديل الدستور لهذا الغرض، وقدم الترابى اقتراح طرد النواب الشيوعيين من الجمعية (ارجع الى الجزء الثانى من هذا الكتاب) ... ثم كان المرشد العام للاخوان المسلمين، الدكتور الترابى، احد العوامل الرئيسية فى خلق، وتفاقم، الازمة الدستورية التي تلت ذلك، بعد ان اصدرت المحكمة العليا قرارها ببطلان حل الحزب الشيوعى، فاصدر كتابه (اضواء على المشكلة الدستورية)، الذى اتجه الى تسفيه قرار المحكمة بصورة لم يتعرض لها القضاء السودانى من قبل !! فقد قال، فى ذلك الكتاب، وقد اسبغ على الجمعية التأسيسية ذلك الحق الالهى للملوك الذى خلفته البشرية منذ عهود الانحطاط، والذى جاء الاسلام ليبطله، تشريعا، وتربية .. قال :((وبحكم هذه الحاكمية غير المقيدة تشكل الجمعية الفاعل المطلق، لا تضاهيها هيئة اخرى، ولا يراجعها رقيب، ولا يحدها ضابط قانونى) !! هكذا مرغ الترابى حرمة القضاء، واستقلاله، فى الوحل !! وذلك بعد ان انتهك الحقوق الاساسية فى الدستور ابشع انتهاك !! أسوأ من ذلك !! فان هذا التنظيم، بهذا الموقف المعادى، المستهتر بالحريات، الذى يؤلب فيه المواطنين وينظمهم فى مظاهرات، مسلحة بالعصى، وبفروع الشجر، وهم فى قمة الاثارة الدينية، ليطالبوا، فى صورة المطلب الشعبى الضاغط، بتعديل مادة الحريات الاساسية فى الدستور ليحرموا فئة من المواطنين من حقهم فى التعبير، والتنظيم !! ان هذا التنظيم، بهذا الموقف، انما يسئ، ابلغ الاساءة، الى التربية الديمقراطية لهذا الشعب، ويحجب عنه، وباسم الدين، كل منافذ الوعى السياسى والدينى ... هذا التنظيم هو اعدى اعداء الحرية .. ولذلك فهو آخر من يتحدث عن الحرية، ويتباكى عليها، بهذه الصورة المكشوفة، المفرضة، السيئة الغرض !!

واخيرا ختم بيان الاخوان المسلمين دعلوتك الحرية الزائفة . بدعواه الدينية الزائفة ايضا : ((ويسعدنا اخيرا ان نحتفل بذكرى استقلالنا ونحن نستشرف وعد رسولنا بتجديد دين الله وتمكينه)) ... وكأنهم اوصياء على دين الله !! وهم الذين يشوهون دين الله انكر تشويه بهذا الاستغلال السيء له في الاغراض السياسية !!

الترابي والصادق بين المصالحة والاحتواء

وجد الصادق والترابي ، في المصالحة الوطنية ، فرصة اخيرة سانحة لاحتواء نظام مايو بغية الاطاحة به .. وذلك عن طريق سرقة مكتسباته الوطنية ، كحل مشكلة الجنوب ، وانجازات التنمية ، بعد اضفاء صبغة زائفة من الاصلاح عليها ... ثم وراثة شكل التنظيم الواحد ، بعد ادخال صور مزيفة للديمقراطية عليه ، ذلك بعد فشلهما في الحياة السياسية الحزبية قبل ثورة مايو ، كما رأينا من نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية ، الاولى ، والثانية ، لا لسبب ما يدعيانه من خروج على الطائفية ، وانما بسبب طموحهما السياسي المريض في الوصول الى السلطة ، بكل سبيل ، وبأي سبيل .. فهما داعيان ، تصورا ، وممارسة ، وقد تحالفا كحزبين طائفيين ، مع الاحزاب الطائفية الاخرى ، في محاولة فرض الدستور الطائفي الذي ادعيا له الصفة الاسلامية ، وفي تصفية خصوم الطائفية السياسيين ، وفي كل المواجهات الدموية التي خاضتها الطائفية ضد نظام مايو ، حتى ((المصالحة الوطنية)) الخاضرة ..

ويمتد الطموح السياسي المريض بالصادق ، والترابي ، الى التخطيط لأن يخلفا هذا النظام ، بعد احتوائه ، وذلك بعد ،

ان غاب كافة خصومهم السياسيين التقليديين عن الحياة السياسية العامة .. ومن ههنا دعوة الصادق والترابى فى ميثاق الجبهة الوطنية ، الى (التنظيم الواحد الجامع)، الذى يخططان لـه ليخلف الاتحاد الاشتراكى !!

ورأس السهم فى هذا المخطط ، كما قلنا ، هو استغلال الدين فى تضليل الشعب ، وفى احكام عملية الاحتواء ، بادعاء العمل على : (اسلامية التشريع) كما يقول الصادق ، أو : (المنهج الاسلامى) كما يقول الترابى ..

الخاتمة

نحب ، فى الشق الاول من هذه الخاتمة ،ان نرصد طائفة من التناقضات التى تورطت ، وتتورط فيها ، زعامة الاخوان المسلمين .. تناقضات صريحة مع ما يدعو اليه الاخوان المسلمون، قولا ، من تحكيم الشريعة ، ذلك بأن الاخوان المسلمين انما يلتقون ، اهدافا ، ووسائل ، مع الطائفية ، فى استغلال الدعوة الدينية فى الاغراض السياسية .. ولكنهم مضطرون لمسايرة اوضاع الحياة الحديثة ليكونوا مقبولين لدى القطاعات الحديثة من المواطنين .. ولذلك عمدوا الى تزييف الشريعة، والى الخروج الصريح عنها ، فى كل ممارساتهم ... فصارت زعامتهم انما تعيش متنازعة بين ولاءين — ولاء لما تدعو اليه ، قولا ، من تحكيم الشريعة ، وولاء لثقافتها العصرية ، ومقتضيات العصر:—

١) وقف الترابى ، فى الجمعية التأسيسية ضد محاكمة مدبرى انقلاب ١٧ نوفمبر مع حزب الامة !! فلما خرجت المظاهرات ضد قرار الجمعية بعدم المحاكمة ، قدم الترابى ، فى اليوم التالى ، اقتراحا بادانة مدبرى الانقلاب وعزلهم سياسيا !! وقد وجد الاقتراح الرفض من جميع الاتجاهات فى الجمعية ، حتى من حزب الامة ، حتى سقط بما يشبه الاجماع ..

جاء بجريدة الرأى العام يوم ١٩٦٥/٧/٨ ما يلى :—

(امس عقدت الجمعية التأسيسية اهم جلساتها منذ ان بدأت فى مباشرة مسئولياتها لاتخاذ قرار تاريخى فى امر محاكمة مدبرى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .. طالب من تحدث من نواب الوطنى الاتحادى والحزب الشيوعى بالمحاكمة وعارضها من تحدث من

نواب حزب الامة • طرح الامر للتصويت فوقف ٨٨ عضوا مـــن الامة وجبهة الميثاق ومؤتمر البجة ضد المحاكمة وايدها ٦٦ نائبا للحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي والنوبة وهاشـــم بامكار) كما جاء بالجريدة فى نفس العدد ما يلى :ـ

(مظاهرات صاخبة ضد قرار الجمعية التأسيسية ـ استعمـل بوليس الطوارى • الهراوات والقنابل المسيلة للدموع لتفريـــق المظاهرات التى سارت ضد قرار عدم محاكمة مدبرى انقلاب ١٧ نوفمبر الذى اتخذته الجمعية التأسيسية فى جلستها امس ••• ظلت قوات بوليس الطوارئ تجوب شوارع العاصمة فى دوريات مستمرة حتـــى المساء) وجاء بالجريدة يوم ١٩٦٥/٧/٩ ما يلى :ـ

(تعرض امس اقتراح الدكتور حسن الترابى الرامى الى ادانة انقلاب ١٧ نوفمبر وكل من اشترك فى مؤامرة الانقلاب ونشـــر تقرير اللجنة القضائية وتنفيذ العزل السياسى على كل من اشترك فى الانقلاب او فى تمكين الحكم العسكرى واتمام محاكمات الثـــراء الحرام •• تعرض الى هجوم عنيف من نواب الوطنى الاتحـــادى ونواب المعارضة اليسارية •• وصف نواب الوطنى الاتحادى الاقتراح بأنه مسرحية اريد بها خلق بطولة واستجداء عواطف الجماهيـــر• وقال المتحدثون من المعارضة اليسارية ان الاقتراح املته عقـــدة الشعور بالاثم ومحاولة التكفير • قال رئيس الوزراء ان الحكومة سبق لها ادانت الانقلاب وستشرع فى محاكمات الثراء الحرام ولذلك فـــان الاقتراح لا يقدم ولا يؤخر ولا يفيد فى شئ • ورفض الاقتراح فى الجمعية التأسيسية بما يشبه الاجماع) ومضت الجريدة تقول فى نفس العدد على لسان السيد احمد مختار ـ وطنى اتحادى ـ :

(ان الدكتور الترابى هو آخر من يتحدث عن الادانة لأن الذين يريدونها وقفوا فى الجلسة السابقة الى جانب المحاكمـــة)

وقالت : (نهض السيد نصر الدين السيد فأيد طلب زعيم المجلس بسحب الاقتراح لانه لا يريد للجمعية ان تتشبه بدكتور جيكل ومستر هايد ، وقال انه لا يمكن خداع الجماهير) وقالت (وتحدث بعده السيد الطيب احمد الفكي ـ وطني اتحادي ـ فقال ان الترابى دافع عن الشاكر بالامس وبراهم ويريد اليوم ان يدينهم وان هذا استجداء لمواطف الجماهير التي ثارت على قرار الجمعية وقال ان العضو اثار اشمئزازنا) !!

هكذا كان الترابى ، وتنظيم الترابى ، بالامس ، وهو اليوم أسوأ مما كان بالامس .. وكان زملاؤه يشعرون ان مجهوده كله منصب على تضليل الجماهير حتى لقد قال السيد نصر الدين السيد ، وهو يعلق على مسلك الترابى : (انه لا يمكن خداع الجماهير ..) راجع اقوال الجريدة اعلاه ..

وقال آخر (ان العضو اثار اشمئزازنا) .. راجع الاقوال اعلاه ..

ان امر تنظيم الاخوان المسلمين مكشوف ، ولولا ان الناس ينسون بسرعة ، ولولا ان الناس ، لشدة تعلقهم بالدين ، يسهل تضليلهم باسم الدين ، لما عنينا انفسنا في فضحهم ، ولا في الالحاح على تبيين مفارقتهم للدين ، ساعة من ليل ، ولا ساعة من نهار !!

٢) وعندما اصدرت حكومة اكتوبر الشعبية قرارها باعطاء المرأة حق الترشيح ، والانتخاب ، لأول مرة في السودان ، اعلن الترابى تأييده للقرار !! فقد جاء في جريدة الرأى العام بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١ : (صرح الدكتور حسن الترابى الامين العام للاخوان المسلمين ان اعطاء المرأة حقوقها السياسية عمل يتفق وتعاليم الاسلام) ومضى ليقول (ان الدين الاسلامي يكفل لها

هذا الحق) ولكن الترابى لم يأت ، بسند من الاسلام يكفل للمرأة حق الترشيح والانتخاب ، وهو لا يعرف من الاسلام الا الشريعة الاسلامية الموروثة التى يدعو ، قولا ، الى تحكيمها ؟؟ صحيح أن الاسلام ، فى اصوله ، يكفل للمرأة المساواة الكاملة مع الرجل ، فى الحقوق والواجبات : (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف) ، أى لهن من الحقوق مثلما عليهن من الواجبات .. ولكن الشريعة الاسلامية الموروثة التى يدعو الترابى ، قولا ، الى تحكيمها لم تنبن على هذا الاصل الاسلامى ، وانما انبنت على قوامة الرجل على المرأة .. وفى اطار هذه القوامة جاء قول الرسول ، صلى الله عليه وسلم : (ما افلح ولوا امرهم امرأة) !! فليس فى هذه الشريعة اى سند يكفل للمرأة حق الترشيح ، والانتخاب .. واذا اردنا ان نعطى المرأة المعاصرة ، هذا الحق ، من الاسلام ، فيجب ان نفكر فى تطوير التشريع الاسلامى الى الاصول الاسلامية التى تعطيها هذا الحق ، وهو ما يعارضه الترابى ، وقبيله ، اشد المعارضة .. ولقد سبق أن أوردنا ، فى الجزء الاول من كتابنا ، رأى احد مفكرى الاخوان المسلمين ، ابو الاعلى المودودى ، من عدم اعطاء المرأة حق الترشيح ، والانتخاب ، للمجالس النيابية .. وذلك مما يدل ، ابلغ الدلالة ، على انعدام المذهبية المتكاملة ، والوحدة الفكرية لدى هذا التنظيم .. وفى الحقيقة ان الترابى لم يؤيد حق المرأة فى الترشيح ، والانتخاب ، الا جريا وراء الكسب السياسى — كسب اصوات النساء فى الانتخابات التى كانت ، يومئذ ، على الابواب !!

وبعد ايام قليلة اصدر (علماء الكلية الاسلامية) ، بأم درمان ، بيانا يعارض اعطاء المرأة حق الترشيح ، والانتخاب : (جريدة الرأى العام يوم ١٢/١٢/١٩٦٤) ، وقد جاء فيه : (فجأة وبدون استشارة للشعب السودانى اصدر مجلس وزراء الحكومة الشعبية قرارا خطيرا باجازة دخول المرأة البرلمان ترشيحا وانتخابا .. وهذا القرار غير موافق للقواعد الشرعية الاسلامية وغير موافق للعادات السودانية

وغير متمشي مع الاوضاع الدستورية ، وهو مجاف لكل سلوك تسلكه حكومة تعتمد على تأييد الشعب وتحترم ارادته ..) واورد بيان (الكلية الاسلامية) فتوى علماء الازهر حول هذا الامر بقوله: (وقد جاء في فتوى علماء الازهر سنة ١٩٥٢ ان الولاية العامة ومن اهمها مهمة عضو البرلمان ، ولاية سن القوانين ، والهيمنة على تنفيذها قد قصرتها الشريعة الاسلامية على الرجال اذا توفرت فيهم شروط معينة) .. وقد وقع على هذا البيان: (اساتذة الكلية الاسلامية : مصطفى الدسوقي ، ابراهيم ابو النور ، عبد الرحمن دفع الله ، الامين داؤود ، محمد العبيد ، ابراهيم النور .

شيخ الكلية الاسلامية : مجذوب مدثر
مسجل الكلية الاسلامية : ابراهيم زين العابدين
مراقب شئون الطلبة : يوسف الترابي) ...

ولا نريد ان نعلق هنا على بيان (علماء الكلية الاسلامية) هذا ، فهو يعبر ، تماما ، عما تراه هذه العقليات للمرأة المعاصرة من حقوق الحرية والكرامة ،(ولقد سبق لنا ان تناولنا مسألة تطوير التشريع على ضوء حقوق المرأة في الشريعة والدين ، في مقدمة الجزء الاول من هذا الكتاب) ، وانما اردنا ان نبين هنا التناقض الذي يعيش فيه دعاة الدستور الاسلامي (المزيف) فيما بينهم !! فشيخ (الكلية الاسلامية) ، مجذوب مدثر ، كان عضوا فيما سمى (الهيئة الوطنية للدستور الاسلامي) ، والترابي كان يقود تنظيمه في حملة الدعوة لهذا الدستور .. ومع ذلك يختلفان في هذه المسألة الاساسية ، اختلافا حادا !! أكثر من ذلك !! فان التناقض ليبرز حتى بين اعضاء تنظيم الاخوان المسلمين انفسهم !! تروي جريدة السودان الجديد بتاريخ ١٩٦٧/٢/٧ أن (محمد الصادق الكاروري طالب بعدم السماح للمرأة بحق الانتخاب والترشيح ، وقال : وذلك حفاظا عليها لانها قارورة والقارورة اذا

عرضت للاحتكاك والمصادمات لا بد ان تنكسر) فالكاروري يطالب بحرمان المرأة من الحق الذى ايد اعطاءه اياها الترابى ، وهو انما ايد اعطاءه اياها استنادا على الشريعة الاسلامية ، فى زعمه !!

٣) واسس الاخوان المسلمون ، مع الصادق ، وحزب سانو ، ما اسموه (مؤتمر القوى الجديدة) .. وحزب (سانو) من الاحزاب الجنوبية التى كانت تعارض الدستور الاسلامى (المزيف) !! بل ان مجرد تحالف الاخوان المسلمين مع حزب تقوده قيادة مسيحية انما يتناقض تماما مع ما يدعون اليه من تحكيم الشريعة !! جاء فى جريدة الصحافة بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩ (النواب المسيحيون يطالبون بادخال ٢٥ تعديلا على الدستور .. التعديلات تنادى بالغاء النصوص الاسلامية ، وتطالب بعلمانية الدستور ...) .. ولكن تحالف (مؤتمر القوى الجديدة) ، عند الاخوان المسلمين ، انما مقصود به الى معارضة الحكومة حتى ولو كان على حساب مبادئهم الاساسية التى ينادون بها !! فما هو سندهم من الشريعة التى يدعون لتحكيمها فى تحالفهم مع مسيحى ضد مسلم ؟؟ ان الاخوان المسلمين ابعد الناس عن تصور اصول الاسلام التى لا يقوم فيها التفريق ، فى الحقوق ، والواجبات ، امام القانون ، بين المسلم وغير المسلم .. ولكنهم ، هنا ، انما يقومون بعمل سياسى لا يتقيدون فيه بأسس دعوتهم ، ذلك لان دعوتهم انما هى جميعها مطوعة لخدمة اغراض السياسة !!

٤) واخيرا ، وبعد ان دخل الترابى فى المصالحة الوطنية ، واخذ ينفذ مخطط الاخوان المسلمين ، وفق المخطط العام (للجبهة) ، لاحتواء السلطة ، اخذ يتورط فى تناقضات انكر واغرب !! فقد نشرت جريدة الايام بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٢ الخبر الاتى : (استقبل الدكتور حسن عبد الله الترابى مساعد الامين العام للاعلام والشئون الخارجية امس الاول بمكتبه بالاتحاد الاشتراكى

السوداني سعادة سفير كوريا الديمقراطية بالخرطوم . وقــــد كانت المقابلة للوداع بمناسبة انتهاء عمل السفير بالسودان ، ومن جانب آخر تم بحث الجوانب المتعلقة باشتراك الاتحاد الاشتراكي السوداني في احتفالات كوريا بالعيد الثلاثين لتأسيسها) ... هذا العمل انما يبدو طبيعيا من اى مسئول سياسي آخــــر ، يزاول مهام منصب كهذا ، وذلك لما تقتضيه علاقات الصداقـــة بين الشعوب .. ولكنه انما يبدو متناقضا ، وغريبا ، من الترابــي الاخ المسلم !! فهو يبحث مع سفير كوريا الديمقراطية موضــوع اشتراك الاتحاد الاشتراكي السوداني ، وهو من كبار قادتـــه ، في الاحتفال بتأسيس الدولة الشيوعية في كوريا !! الاحتفـــال بتأسيس دولة شيوعية !! فمقتضيات المنصب الذى يحتله الترابــي فرضت عليه التناقض مع مبادئه المعلنة !! فقد عبر عن هـــذه المبادئ في الجمعية التأسيسية عند حل الحزب الشيوعــــي (جلسة يوم ١٥/١١/١٩٦٥) بقوله عن تأسيس الدول الشيوعية : (اما المبدأ الثالث فهو الديمقراطية التى نؤمن بها والتى ثـار شعبنا من اجلها وهى الوصول للحكم عن طريق النيابة وليــس عن طريق القهر والقوة ، والنظرية الشيوعية هى الوصول للحكم عن طريق الثورة المسلحة ودكتاتورية الطبقة العاملة ، وقد تثــور بعض البلدان التى يسيطر عليها الشيوعيون ، كما حدث فـــي هنغاريا ، ولكن سرعان ما تلبث القوات الشيوعية ان تكتم انفاسها) .. فكيف جاز للترابي ان يتولى بحث الاشتراك في الاحتفـــال بتأسيس دولة شيوعية قامت (عن طريق الثورة المسلحة ودكتاتورية الطبقة العاملة) ؟؟

وبعد ، فالى قاعدة تنظيم « الاخوان المسلمين » نتوجه بهذه الكلمة في خاتمة هذه الخاتمة :

هذا التنظيم لا خير فيه ... لا خير في شجرته ولا فـــي

ثمرته !! فانفضوا ايديكم عنه ، واستنقذوا انفسكم منه !! اما شجرته فتغذيها ارشادات ، وتوجيهات مفكريه ... كالشيخ البنا ، المرشد العام الاول له .. الذى يدخل فى روع اى عضو من اعضاء التنظيم ، ولو انضم لتوه اليه انه من الصحابة !! وذلك بقوله : (نحن ايها الناس ولا فخر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ..) !! وبقوله (ايها الاخوان المسلمون : هذه منزلتكم فلا تصغروا من انفسكم ، فتقيسوا انفسكم بغيركم) !! مجموعة رسائل حسن البنا صفحة ٣٢١ . والذى يوجه اعضاء هذا التنظيم الى التصفيات الدموية بقوله (فنحن حرب على كل زعيم او رئيس حزب او هيئة لا تعمل على نصرة الاسلام ولا تسير فى الطريق لاستعادة حكم الاسلام ومجد الاسلام ، سنعلنها خصومة لا سلم فيها ولا هوادة معها) !!

هذه الشجرة لا تثمر الا تناقضات الاقوال والافعال ، التى تنطوى على الكيد والدس ، مما يتورط فيه المرشد العام للاخوان المسلمين بالسودان اليوم !! شجرة البنا لن تثمر الا الترابى !! ها هو الترابى يتحدث عن مغالبة الرئيس نميرى لغدر الشيوعيين بقوله : (فقد جاء الاخ جعفر الى السلطة يحاول الشيوعيون اكتنافه وتسخيره للاحاطة به ثم الانقلاب عليه فغالب غدرهم ونصره الله عليهم ..) ، هذا مع ان تنظيم الاخوان المسلمين قد اوكل اليه احتلال المطار ، فى عملية الغزو الاجنبى ، (الصحافة ٣١/٧/١٩٧٦) — كما اسلفنا ، وهناك تعرضت حياة الرئيس نميرى للخطر ، وذلك فيما ترويه جريدة الصحافة يوم ٧/٧/١٩٧٦ عن الرئيس نميرى نفسه اذ قال : (ولقد بدأت قوات الغزو تباشر اولى مهامها باطلاق نيران مكثفة استهدفت شخصى والوفد المرافق لى وجميع المسئولين السياسيين والتنفيذيين الذين كانوا فى استقبالى ، وبتدخل من عناية الله وحده فشلت قوات الغزو فى تنفيذ مهامها) فشلت قوات الغزو الاجنبى ، من الاخوان المسلمين بمطار الخرطوم ، فى

اولى مهامها ، وهو القضاء على الرئيس نميرى .. ثم يجـــى الترابى ليتحدث عن مغالبة الرئيس نميرى للغدر الشيوعى !!

ونعرض هنا وثيقة (خطة العمل لعام ٧٨ / ١٩٧٩) التى يطرحها تنظيم الاخوان المسلمين لكوادره المختلفة لتعمــل وفقها ... وذلك لاحتواء الشعب والسلطة ، باسم (تحكيــم الشريعة) ، و (المنهج الاسلامى) !! .. ونحب ، هنــا ، ان يفرق الناس ، تفريقا واضحا ، وحاسما ، لا ريب فيه ، ولا لبس ، ولا غموض ، بين (الاسلام) وبين (الاخوان المسلمين) ... فهم ليسوا من الاسلام فى شىء !! كل ما هنالك انهم انما يستغلون الدعوة الى الاسلام فى سبيل الاغراض السياسيــة ... ادرس خطة الاخوان المسلمين هذه ، ثم حاول ان تجـد مبررا واحدا لهذا العمل الكيدى التآمرى !! هل تتم الدعوة الى الاسلام بوسيلة ملتوية مضللة كهذه ؟؟

(يخادعون الله ، والذين آمنوا ، وما يخدعون الا انفسهم ، وما يشعرون * فى قلوبهم مرض ، فزادهم الله مرضا ، ولهـم عذاب أليم بما كانوا يكذبون !!) ..

وثيقة خطة الأخوان المسلمين لعام ٧٨/٧٩

(المداخــل :

١) الاشتراك الفعال والمؤثر فى التنظيمات السياسيــة القائمة ، بدء بالوحدات الاساسية الى اعلى مراكز التنظيم ..

٢) المشاركة فى المنظمات الاجتماعية والثقافية والنقابيــة

مثل : مجلس الآباء ، اتحادات المعلمين ، الجمعيات التعاونية ، لجان تطوير الريف ، النقابات الفئوية ، والاندية الثقافية ، والاجتماعية والرياضية .. والتغلغل الى اداراتها ..

٣) التركيز على نشاطات الشباب فى مراكز الشباب ، والرواد والكشافة الخ ..

٤) الاهتمام الخاص بمجالات الارشاد والتوجيه : صحافة ، تلفزيون ، اذاعة الخ ... والاستفادة من الشئون الدينية ، ومراكز احياء النشاط الاسلامى . والتغلغل الى ادارات المساجد ..

٥) الاهتمام بالعمل عن طريق الواجهات المشروعة (المنظمات)

توجيهات :

١) ضرورة العمل الفعال فى كل الساحات والمنابر لتأمين سيرها نحو الاسلام ..

٢) الحركة تقوم وسط الافراد ، فيجب حل قضايا الافراد الاسرية والخاصة والرسمية لكسبهم ..

٣) يتفاوت الناس فى الذكاء ، فيجب الاستفادة من كل حسب مقدراته وذكائه ..

٤) التدابير التى يجب على كل شعبة اتخاذها هى : وضع خطة لكل شعبة – تثقيف الافراد – تحديد الواجبات – الصلة المستمرة بادارات التنظيم ..

٥) مضاعفة حجم الاسر الى ١٠ أضعاف فى العام

٦) الاهتمام بمشاكل الجماهير ومساعدة الافراد والاتجاه

الى تجنيد الشباب مستغلين فى ذلك استعدادهم الدينى للدخول فى التنظيم

٧) الرجوع للعناصر القديمة من الاخوان المسلمين الذين تركوا التنظيم لاسباب معينة فى الماضى واغراؤهم للعودة لمواصلة الجهاد ..

٨) التركيز على الاجتماعات والقاء مزيد من الاعباء على القياديين لاعلاء كلمة الله ، وتوضيح الدعوة وتعميقها فى نفوس الاعضاء الجدد والقدامى ..

٩) اذا لم يتم النجاح ، الان ، فى تولى ادارات المنظمات فيجب ان يبرز الاخوان فيها ليؤهلوا انفسهم للقيادة فى المستقبل ..

١٠) التقدم بمشروعات اصلاحية فى المواقع التى بها فساد حتى يخلف الاخوان العناصر الفاسدة فى القيادة ..

١١) اكتساب قواعد المنظمات المحايدة بالنقد البناء ، والعمل لتغيير اوجه القصور .) انتهى ..

هذا الكتاب

- الاخوان المسلمون والدستور الاسلامى المزيف
- إشتراك الاخوان المسلمين فى أحداث الجزيرة أبا
- إشتراك الاخوان المسلمين فى أحداث شعبان (أغسطس ١٩٧٣)
- إشتراك الاخوان المسلمين فى الغزو الأجنبى فى ٢ يوليو ١٩٧٦
- المصالحة الوطنية نعم !! ولا !!
- مخطط الاخوان المسلمين لاحتواء نظام مايو
- لجنة تعديل القوانين ومخطط الاحتواء
- الاخوان المسلمون ومجلس الشعب
- سيطرة الأخوان المسلمين على قيادة الحركة الطلابية
- صور لأعمال العنف مع الخصوم

الثمن ٧٥ قرشاً